الغد
سياسات
مبادرة

المناخ والأرض والحق: السعي لتحقيق العدالة الاجتماعيّة والبيئيّة في المنطقة العربيّة

النضال الأخضر: الايكولوجيّون الزّراعيّون وتجاربهم من أجل مستقبل بيئيّ عادل في لبنان

لونا دايخ
منى حرب

تشرين الأول 2025

المناخ والأرض والحق: السعي لتحقيق العدالة الاجتماعيّة والبيئيّة في المنطقة العربيّة

النضال الأخضر: الايكولوجيّون الزّراعيّون وتجاربهم من أجل مستقبل بيئيّ عادل في لبنان

منى حرب
أستاذة الدراسات الحضريّة والسياسيّة،
الجامعة الأميركيّة في بيروت | منسّقة محور الحراك البيئي في مشروع «المناخ، الأرض، الحق

لونا دايخ
باحثة في مشروع «المناخ، الأرض، الحقّ»

تشرين الأول 2025

بدعم من
IDRC | CRDI

بالتعاون مع:
المفكرة القانونية

الإدارة والإشراف
منى خشن، زميلة أولى في مبادرة سياسات الغد
سامي عطاللّه، مدير مبادرة سياسات الغد

البحث القانوني الرئيسي
نزار صاغية، المدير التنفيذي للمفكرة القانونية

الإستشارة
منى حرب، أستاذة في الجامعة الأميركية في بيروت
رامي زريق، أستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت

التنسيق
رنا الهبر، باحثة زميلة في مبادرة سياسات الغد
سامي زغيب، مدير الأبحاث في مبادرة سياسات الغد

التواصل والبصريات
رواند عيسى، مسؤولة التواصل في مبادرة سياسات الغد

مبادرة سياسات الغد
www.thepolicyinitiative.org

قائمة المحتويات

1. مقدّمة 2

2. التموضع 4

3. الأزمة الإيكولوجيّة في لبنان 9

4. الحركات البيئيّة: ملامح وأنماط 11

5. الحركات البيئيّة التقدُّميَّة: المبادرات الرئيسة 18

6. مناقشة: العوائق والفرص المتاحة للدعوة إلى حماية البيئة والمناخ 27

7. الخلاصة 31

ملخّص

يتناول هذا التقرير المشهد الأوسع لحركات العدالة المناخيّة والبيئيّة في لبنان، ويركّز بصورة أساسيّة على الحركات الزراعيّة نظرًا إلى تنامي حضورها وحيويّتها في مشهديّة التمويل الراهنة وأولويّات النشطاء، ولا سيّما تدخّلاتها الهادفة إلى تعزيز السيادة الغذائيّة والاستخدام المستدام للأراضي[1]. لقد تكرّست المبادرات الزراعيّة بشكل متزايد خلال العقد الأخير بوصفها مواقع حاسمة للمقاومة والابتكار في نضالات لبنان البيئيّة، وغالبًا ما تسلّط الضوء على مقاربات تقاطعيّة تصل الهموم الإيكولوجيّة بحقوق العمّال، والعدالة الجندريّة، وصمود المجتمعات المحلّيّة. ومع ذلك، لا يُعرَف الكثير عن الجهات الفاعلة في هذه الحركات، ولا عن إستراتيجيّاتها والتحدّيات التي تواجهها. يهدف هذا التقرير إلى تفكيك سرديّات الحركات الزراعيّة، وتحليل رؤاها وطرائق عملها، وذلك في سبيل فهم دورها في تشكيل مستقبل بيئيّ تقدّميّ في لبنان. واستنادًا إلى خريطة تضمّ 21 مبادرة ودراسات حالة متعمّقة لخمس حركات رئيسة، يُناقش التقرير مسألة تشكيل الجهات الفاعلة الزراعيّة التقدّميّة عنصرًا أساسيًّا في تصوُّر مستقبل أكثر عدلًا واستدامة، على الرغم من أنّها لا تزال مقيَّدة بالتجزئة، والاعتماد على المانحين، وضعف التأثير في السياسات. كما يُبرز التقرير فرصًا لتعزيز العمل الجماعيّ من خلال بناء التحالفات، والحَوْكمة التشاركيّة، ودمج أعمق لنظم المعارف المحلّيّة.

تنويه: جُمِعَت البيانات الواردة في هذا التقرير قبل أن تشتدّ الحرب الإسرائيليّة على لبنان في أيلول/سبتمبر 2024، وبالتالي فهي لا تأخذ في الاعتبار جريمة الإبادة البيئيّة الجارية التي دمّرت آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة في الجنوب. من الواضح أنّ اعتداء إسرائيل ألحق ضررًا بالغًا بالوضع البيئيّ والمناخيّ في جنوب لبنان والبقاع وبعلبك، وأثّر بشكل خطير على ترابط الغذاء والطاقة والمياه في مختلف أنحاء لبنان. ولمزيد من التأمّل حول الطريقة التي تُفاقِم بها الحروب الأزمة المناخيّة، وحول كيفيّة استحالة الحديث عن عدالة مناخيّة في ظلّ استمرار الإبادة الجماعيّة والإبادة البيئيّة من دون محاسبة، هذا الموجز الذي أعدّه عطاالله وخشن (2024).

1– ثمّة أنواع أخرى من الحركات المناخيّة والبيئيّة (مثل حقوق الأراضي، والإدارة المستدامة للنفايات، والعدالة في مجال الطاقة، ومكافحة المحاجر)، ولكن هذه الحركات تشكّل موضوع دراسة أعضاء آخرين في الفريق، ولسوف تكون موضوع تقرير آخر.

1. مقدّمة

يتّضح جليّا أنّ النموذج الاقتصاديّ السائد القائم على «حتميّة النموّ»، وإن كان قد رفع مستويات المعيشة لكثير من الناس، قد أنهك الأنظمة الطبيعيّة للكوكب. ذلك أنّ السعي الحثيث إلى التوسّع يُولّد استنزافًا للموارد، وتلوّثًا، وانبعاثات غازات الدفيئة، ما يُغيِّر بصورة جوهريّة العمليّات البيولوجيّة والفيزيائيّة والكيميائيّة للأرض، وهي ظاهرة تُعرَف بعصر الأنثروبوسين «Anthropocene» (Crutzen, 2006). هذه التغيّرات البشريّة المنشأ، الممتدّة من انبعاثات غازات الدفيئة إلى فقدان التنوّع البيولوجيّ، واسعة النطاق وبعيدة المدى (Steffen et al., 2011)، وتؤثّر على نحوٍ غير متكافئ في الفئات الهشّة، وتُكرِّس أوجه الظلم (Schlosberg, 2013). وبناءً على ذلك، يظهر تغيّر المناخ بوصفه تهديدًا مجتمعيًّا عالي الخطورة قادرًا على زعزعة الحياة وسبل العيش، كما يختبره كثير من الناس في مختلف أنحاء العالم. ويؤكّد بابو وباتيل(Babu and Patel, 2024) وهنيه (Hanieh, 2024) أنّ تحقيق العدالة المناخيّة لا يتطلّب فقط معالجة المشكلات المناخيّة الآنيّة، بل يتطلّب أيضًا تفكيك الأنظمة التي غذّت هذه الأزمة.

وعلى الرغم من أنّ إلحاح تحدّيات عصر الأنثروبوسين «Anthropocene» معترف به عالميًّا، فإنّ الاستجابات تختلف اختلافًا كبيرًا بين الدول والمناطق. ففي لبنان، وفي العالم العربيّ عمومًا، لم تحظَ القضايا البيئيّة بالاهتمام على جدول السياسات الوطنيّة إلّا في أوائل تسعينيّات القرن العشرين، بدفعٍ من تداخل معقّد بين الالتزامات الدوليّة والواقع المحلّيّ. وقد شكّل مؤتمر قمّة الأرض في ريو عام 1992 حافزًا لتحوّل في السياسات في عدد كبير من الدول العربيّة، بما فيها لبنان، وأدّى إلى إنشاء وزارات بيئة وتركيز متزايد على الاستدامة. وفي أعقاب الحرب الأهليّة اللبنانيّة، تأسّست وزارة البيئة عام 1993، بفضل ضغوط مجموعة من البيئيّين، وبدعم من الزعيم الطائفيّ الدرزيّ وليد جنبلاط (Makdisi, 2013). وقد أُنيطت بالوزارة مهمّة وضع السياسات والتشريعات البيئيّة وتنفيذها، مثل القانون 444 المتعلّق بقضايا حماية البيئة عام 2002. غير أنّ محدوديّة مواردها وقدراتها المؤسّسيّة حالت دون تنفيذ التزاماتها السياسيّة، التي حفّزت العديد منها اتّفاقيّة باريس لعام 2015 وأجندة الأمم المتّحدة لعام 2030.

> **تحقيق العدالة المناخيّة لا يتطلّب فقط معالجة المشكلات المناخيّة الآنيّة، بل يتطلّب أيضًا تفكيك الأنظمة التي غذّت هذه الأزمة.**

تعدّ مشكلات لبنان البيئيّة خطيرة، وتشمل تلوّثًا حادًّا في الهواء والتربة، وفقدانًا مثيرًا للقلق في الغطاء الشجريّ، وتدهورًا واسع النطاق في الأراضي. وتنجم هذه المشكلات، في الغالب، عن التوسّع العمرانيّ غير المضبوط، مع ما يترتّب عليه من عواقب وخيمة على الموارد المائيّة، والإنتاجيّة الزراعيّة، والأمن الغذائيّ، والنظم الإيكولوجيّة البحريّة. وفي الوقت نفسه، يشهد لبنان آثار تغيّر المناخ العالميّ، المتمثّلة في تقلّبات هطول الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، وحدوث ظواهر مناخيّة متطرّفة، ما يؤدّي إلى حرائق الغابات وإلى الجفاف.

وفي خضمّ هذه الأزمات، برزت الحركات الزراعيّة بوصفها أرضيّة خصبة لفهم كيفيّة استجابة الفاعلين على مستوى القاعدة الشعبيّة لممارسات محلّيّة موجّهة نحو العدالة. يركّز هذا التقرير على فهم السرديّات الخاصّة بالحركات، والمنظّمات غير الحكوميّة، والمبادرات التي تعمل ضمن نطاق واسع من الحلول المبتكرة للاستدامة إلى تصوّرات أكثر جذريّة تحاول تحدّي النماذج الرأسماليّة المهيمنة.

ويسعى التقرير إلى فهم القيم، والمقاربات، والتدخّلات، والأنشطة، وآليّات التمويل، بالإضافة إلى التحدّيات والفرص لدى هذه المجموعات. واستنادًا إلى هذه المراجعة، يحدّد التقرير أيضًا العوائق والفرص المتاحة أمام العمل المناخيّ والبيئيّ، على المستويَين المحلّيّ والشعبيّ.

تتحدّد أهداف التقرير في (1) تحديد ملامح المشهد العامّ للجهات الفاعلة غير الحكوميّة، ولا سيّما النشطاء والحركات والمنظّمات العاملة في مجال حماية المناخ والبيئة في لبنان، مع التركيز على الحركات الزراعيّة؛ (2) تحديد مواقف الجهات الفاعلة، وقيمها، وإستراتيجيّات عملها، ووضعها التمويليّ، وأنشطتها في مختلف المناطق؛ (3) تحديد الفرص والعوائق التي تواجه التنظيم الفعّال والعمل الجماعيّ للحركات والمنظّمات من أجل الدفاع عن البيئة والمناخ.

يشير هذا التقرير إلى أنّ الحركات الزراعيّة التقدّميّة في لبنان، على الرغم من تنوّعها من حيث الشكل والإستراتيجيّة، تُعَدّ جهات فاعلة ضروريّة وغير معترف بها بشكل كافٍ في تشكيل مستقبل بيئيّ بديل.

ونظرًا إلى الطبيعة المجزّأة للبيانات البيئيّة في لبنان، اعتمد هذا البحث مقاربة مختلطة، استندت إلى مراجعة الأدبيّات، والمقابلات الموجّهة، وتحليل المحتوى عبر شبكة الإنترنت. وقد لخّصت مراجعة الأدبيّات المعارف القائمة من مقالات أكاديميّة، وتقارير منظّمات غير حكوميّة ورسميّة، ومقالات صحفيّة (باللغة الإنجليزيّة، مع الاعتراف بمحدوديّة استبعاد المصادر العربيّة). أُجريت مقابلات شبه منظَّمة مع سبعة فاعلين رئيسيّين في الحركات البيئيّة والمناخيّة، وقد شمل ذلك مقابلتَين مع باحثين وخبراء في المجال، وخمس مقابلات مع منظّمين، من بينهم ممثّلون عن منظّمات غير حكوميّة ومبادرات (اُنظرْ الملحق للحصول على مزيد من التفاصيل). وقد استكشفت هذه المقابلات قيم الفاعلين، وإستراتيجيّاتهم، وصلاتهم الشبكيّة، وأعمالهم، وآثارهم المُدرَكة. كما استُخدم تحليل المحتوى عبر الإنترنت لكلٍّ من الإعلام السائد والبديل (مثل Megaphone وBeirut Today) لإثراء المشهد البياناتيّ.

يشير هذا التقرير إلى أنّ الحركات الزراعيّة التقدّميّة في لبنان، على الرغم من تنوّعها من حيث الشكل والإستراتيجيّة، تُعَدّ جهات فاعلة ضروريّة وغير معترف بها بشكل كافٍ في تشكيل مستقبل بيئيّ بديل. فمن خلال إبراز السيادة الغذائيّة، والزراعة الإيكولوجيّة، والعدالة التقاطعيّة، تُواجِه هذه الحركات النماذج التكنوقراطيّة والقائمة على السوق، مع العلم أنّها تعمل في الغالب ضمن فضاء تجريبيّ، فتُنتج حلولًا مجتمعيّة وتصوّرات بديلة لحوكمة البيئة. ومع ذلك، تظلّ إمكاناتها التحويليّة مقيّدة بالتجزئة، والاعتماد على المانحين، وضعف الانخراط في الأنظمة السياسيّة. ويقترح التقرير ضرورة تعزيز بناء التحالفات، ودعم المعارف المجتمعيّة، والانخراط في الدعوة السياسيّة الإستراتيجيّة، بحيث يعدّها خطوات ضروريّة نحو تحقيق انتقال شامل وعادل في المشهد البيئيّ اللبنانيّ.

يتألّف هذا التقرير من ستّة أقسام. يبدأ بعرض شامل للأزمة الإيكولوجيّة في لبنان، محدّدًا التحدّيات البيئيّة الرئيسة والفجوات في الحَوْكَمة. ويعرض القسم الثاني التموضع المفاهيميّ للتقرير، مستندًا إلى نظريّة شبكة الفاعلين وإطار العمل الثلاثيّ الآفاق لوضع الحركات في سياق ديناميّات اجتماعيّة سياسيّة أوسع. ويُقدِّم الجزء الثالث تصنيفًا وجدولًا لـ21 حركة بيئيّة تقدّميّة. ويطلعنا الجزء الرابع على لمحة موجزة عن بعض المبادرات المختارة، فيما يعرض الجزء الخامس ملفّات تفصيليّة عن خمس حركات زراعيّة رئيسة (الحركة الزراعيّة، بذورنا جذورنا، جبال، أرضي أرضك، ومزارع تُربة). ويختتم التقرير بمناقشة العوائق والفرص التي تؤثّر على التنظيم والعمل الجماعيّ من أجل الدفاع عن البيئة والمناخ في لبنان.

غالبًا ما تُفضِّل الدراسات الأكاديميّة حول البيئة في لبنان اتّباع مقاربة تقنيّة، وسياسيّة، ومعياريّة، ممّا

2. التموضع

يؤدّي إلى تجريد التحدّيات من طابعها السياسيّ. إزاء ذلك، تقدّم بعض الأعمال مقاربة بديلة تتمحور حول الاقتصاد السياسيّ. ومن بين هذه الأعمال، قام مقدسي (Makdisi, 2012) بقراءة تاريخيّة لظهور البيئيّة في لبنان، موضّحًا أنّ تطوّرها قد تأثّر بشكل عميق بالنظام السياسيّ الطائفيّ في البلاد وبالسياسات الاقتصاديّة النيوليبراليّة. وفي الآونة الأخيرة، كتب فيزوسو(Vizoso, 2024) ضمن مبادرة الإصلاح العربيّ (ARI) دراسة حول الإستراتيجيّات المتعدّدة الأوجه التي تتبعها الأوليغارشيّة الطائفيّة اللبنانيّة للحدّ من النشاط البيئيّ، بما في ذلك القمع، والاستمالة، والاستيلاء على اللغة البيئيّة.

تناول باحثون آخرون كيف أنّ اعتماد لبنان بشكل كبير على الوقود الأحفوريّ لتوليد الكهرباء يُسهم، بشكل ملحوظ، في تلوّث الهواء وتغيّر المناخ (Chaplain, 2023; Germanos, 2024). وشرح تشابلين وفيرديل (Chaplain and Verdeil, 2022) كيف تتشكّل أنظمة الكهرباء في لبنان من خلال عوامل اجتماعيّة - تقنيّة وسياسيّة، مبيّنين كيف أنّ الطاقة مرتبطة ارتباطًا عميقًا بالديناميّات السياسيّة والإقليميّة، عبر تعدّد الجهات الفاعلة التي تستغلّ توفير الكهرباء لخدمة مصالحها وأجنداتها الخاصّة. وقد استكشف فرح (Farah, 2023) العلاقة بين البنى التحتيّة، والجغرافيا، والسياسة في لبنان من منظور كوزموبوليتيّ، مشدّدًا على التفاعلات بين الجهات الفاعلة البشريّة وغير البشريّة. وسلّط الضوء على تزايد الصراعات الاجتماعيّة والبيئيّة، مناقشًا تشكيل هذه الجدالات مواقع حاسمة لفهم كيفيّة تأثير المادّيّة والمعرفة المحلّيّة في تشكيل السياسة الحضريّة. وقد دُرست إدارة النفايات بوصفها قضيّة بيئيّة أساسيّة تُجسّد إخفاقات اجتماعيّة وحَوْكمة أعمق، بما في ذلك الفساد، والاستهلاكيّة، والبنى التحتيّة غير الملائمة (Awwad, 2017; Germanos, 2024). وأخيرًا، بحثت خشن (Khechen, 2022) في خصخصة المناطق الساحليّة اللبنانيّة بفعل الطموحات العقاريّة، فضلًا عن التدهور البيئيّ الناتج من التمدين غير المنضبط والتنمية السياحيّة غير المنظّمة، ممّا أدّى إلى تهجير المجتمعات المحلّيّة وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد.

يتبنّى هذا التقرير مقاربة مماثلة تُفكّك شبكات الجهات الفاعلة التي تتحكّم في الأنظمة البيئيّة والبُنى التحتيّة، كاشفةً عن علاقات القوّة متعدّدة المستويات والمصالح الاقتصاديّة. كما يسعى إلى تحديد الممارسات البيئيّة المحلّيّة القائمة، والقيم، وأنظمة المعرفة، مسلّطًا الضوء على أهمّيّة المعارف المجتمعيّة في تشكيل الفعل الاجتماعيّ والبيئيّ (Hackmann and St. Clair, 2012). وعلى هذا النحو، يقرّ التقرير (ا) بالتحوّل في المعرفة الأكاديميّة بشأن القضايا البيئيّة والمناخيّة، التي تتيح فهمًا نقديًا ومتكاملًا للتحدّيات المعقّدة من خلال نظريّة شبكات الفاعلين والتفكير المنظوميّ (Meadows, 2008). علاوةً على ذلك، يحدّد التقرير (٢) مجموعة من الجهات الفاعلة (المنظّمات غير الربحيّة والتجمّعات) الذين يستثمرون في المبادرات والتدخّلات الإيكولوجيّة-الثقافيّة، والذين يسعون من خلالها إلى إعادة النظر في حقوق الناس والأراضي من منظور علاقتها بالقضايا البيئيّة والمناخيّة. يركّز التقرير على تخطيط هذه المبادرات لتوثيق أنشطتها، ويوصي ببذل جهود لربطها وتشكيل مجتمع ممارسة قادر على أن يُرسّخ ويُعزّز هذا الفهم المتقاطع والمتنامي للفعل البيئيّ والمناخيّ، وبالتالي يسهم في استجابة أكثر تأثيرًا للتحدّيات البيئيّة والمناخيّة الملحّة.

ولتوجيه استكشافنا، يعتمد التقرير إطار «الآفاق الثلاثة» (3H) الذي قدّمه شارب وآخرون (Sharpe et al., 2016)، والذي يركّز على التغيير التحويليّ بدلًا من مجرّد التكيّف (الشكل 1). يُساعد هذا الإطار على فهم التوتّرات بين النظام القائم والبدائل الناشئة، وتحديد موقع مختلف الجهات الفاعلة

والممارسات والتصوّرات كافّة ضمن هذا السياق.

يتصوّر هذا الإطار ثلاثة آفاق متميّزة:

الأفق الأوّل (H1): يُمثّل النظام المهيمن أو الوضع القائم -الهياكل والمؤسّسات والممارسات القائمة التي تُشكّل الاقتصاد السياسيّ والحوكمة البيئيّة في لبنان. وفي سياق هذا التقرير، يشمل (H1) صنع السياسات المركزيّة، والمحسوبيّة الطائفيّة، والتنمية التي تقودها الجهات المانحة، والمقاربات البيئيّة الموجّهة نحو السوق، والتي غالبًا ما تفشل في معالجة جذور الأزمات الإيكولوجيّة والاجتماعيّة.

الأفق الثاني (H2): يشير إلى فضاء انتقاليّ يتّسم بالتجريب، والتنافس، والابتكار. وهو الفضاء الذي تبدأ فيه الأفكار والممارسات والجهات الفاعلة الجديدة بالظهور استجابةً لفشل النظام المهيمن. يعمل العديد من الحركات البيئيّة التقدّميّة الموصوفة في هذا التقرير ضمن (H2)، بما في ذلك شبكات الزراعة الإيكولوجيّة، ومبادرات الحفاظ على البذور، وأنظمة الغذاء التضامنيّة. تختبر هذه الجهات الفاعلة نماذج بديلة للاستدامة والعدالة، حتّى ولو ظلّت مقيَّدة بالقيود الهيكليّة.

الأفق الثالث (H3): يُجسّد المستقبل المنشود، رؤية طموحة لتحوّل نظاميّ حيث تُدمج العدالة البيئيّة والاجتماعيّة في الحياة المؤسّسيّة والثقافيّة. يتصوّر هذا الأفق لبنانًا تُصبح فيه الاستعادة الإيكولوجيّة، والحَوْكَمة المجتمعيّة، وممارسات الرعاية الجماعيّة سائدةً لا هامشيّة، ويتطلّب تحقيق هذا الأفق تحوّلات عميقة في علاقات القوّة، والهياكل الاقتصاديّة، والتصوّرات الاجتماعيّة-السياسيّة.

ومن خلال استخدام هذا الإطار، يرسم التقرير خريطة للجهات الفاعلة ويحدّد مواقعها ضمن مسار التغيير. كما أنّه يسعى إلى تحديد المبادرات التي تُسهم في بروز (H3)، وإلى دعمها، مع الاعتراف، في الوقت نفسه، بأنّ كثيرًا منها لا يزال متجذّرًا في قيود (H1) أو يتفاوض معها. ويركّز التقرير، بشكل خاصّ، على الجهات الفاعلة في (H2) التي تحمل إمكان تعطيل النظام وإعادة تصوّره نحو انتقال عادل.

الشكل 1: إطار المبادرات البيئية المُحدَّدة في لبنان

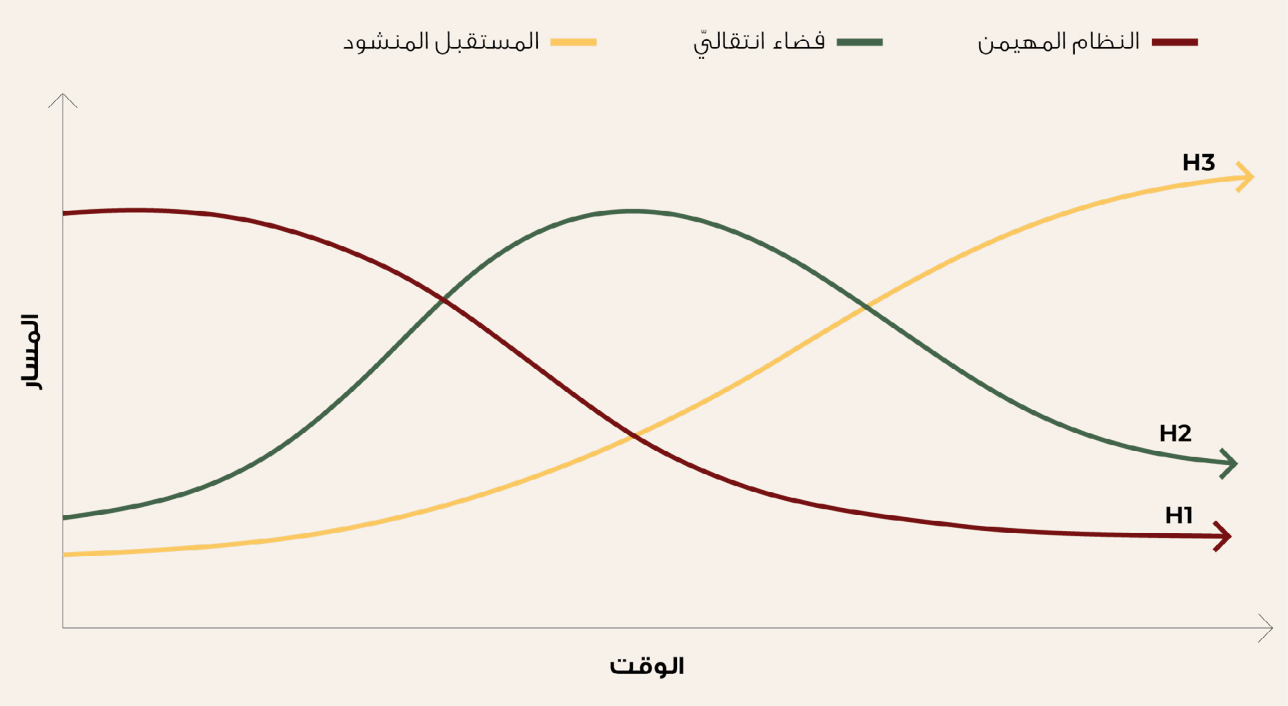

Source: Sharpe, B. & Hodgson, A. (2006). Three Horizons: A pathways practice for transformation. H3Uni. https://www.h3uni.org/tutorial/three-horizons/

تُعرّف منظّمة العمل الدوليّة (ILO, 2016) الانتقال العادل بأنّه مقاربة مبدئيّة تركّز على العدالة والشمول خلال التحوّلات المجتمعيّة. غير أنّ هذا التقرير يعترف بأنّ هذا المفهوم يمكن أن يُستَغلّ من قِبل مصالح قويّة للحفاظ على الأرباح والترويج لحلول زائفة (Bitar 2024; Hanieh 2024). ويضع التقرير هذا القلق ضمن الأفق الأوّل(H1) من إطار عمل (H3)، والذي يُمثّل عقليّة «استمرار الأعمال كالمعتاد» التي قد تُقاوم التغيير التحويليّ أو تستوعبه. وبدلًا من ذلك، فإنّ مقاربة التقرير لتحقيق انتقال عادل نحو القضاء على الفقر وحماية البيئة تستند إلى نظريّة «الطريق الأوسط» للتغيير (ما بعد الرأسماليّة) التي طوّرها سويلينغ Swilling، مركّزةً على فاعليّة التغييرات التدريجيّة الناشئة عن الصراعات الاجتماعيّة والسياسيّة، وما تتيحه من لمحات عن المستقبل المنشود (Swilling, 2020). وهذه «الطرق الوسطى»، المرتبطة بممارسات المشاعات والمشاركة، تُعطي الأولويّة للاحتياجات الجماعيّة، وتحاول مقاومة التسليع، والإقصاء، والحرمان - وهي عناصر محوريّة لتحقيق العدالة البيئيّة والمناخيّة. ويمكن النظر إلى هذه الممارسات بوصفها ناشئة ضمن فضاء (H2)، ممّا قد يسهم في أفق تحويليّ ثالث (H3)، حيث تتحقّق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

علاوةً على ذلك، يقرّ التقرير بأهمّيّة تصوُّر الفضاءات الحضريّة والإيكولوجيّات المستقبليّة من أجل دفع التحوّلات العادلة قُدمًا. ويمكن النظر إلى هذه التصوّرات على أنّها تُشكّل المستقبل المنشود في (H3). ومن ثمّ، يبحث التقرير في السرديّات والإستراتيجيّات الخاصّة بالحركات، فضلًا عن التدخّلات الاستشرافيّة والبصريّة التي تُعيد المجتمعات من خلالها تصوُّر مستقبل إيكولوجيّ مختلف، مع التركيز على تلك التي تتمحور حول العدالة البيئيّة والمناخيّة. ومن خلال استكشاف هذه المنظورات المتنوّعة، يهدف التقرير إلى تحديد مسارات محتملة للانتقال من (H1) إلى (H3)، نحو مستقبلات أكثر عدلًا وقابليّة للعيش والاستدامة.

التمييزات المفاهيميّة

من الضروريّ التمييز بين «تغيّر المناخ» و«التدهور البيئيّ» في النقاشات حول الحركات البيئيّة والمناخيّة. في هذا السياق، يشير هورنيك وآخرون(Hornik et al., 2016) إلى إنّ لهذين المصطلحَين معانيَ مختلفة: فالبيئة تشمل محيطنا بأكمله، فيما يشير المناخ إلى أنماط الطقس طويلة الأمد في منطقة معيّنة. وهذا التمييز أساسيّ، لأنّ الخلط بين هذَين المفهومَين قد يؤدّي إلى جهود مضلّلة وسياسات غير فعّالة. فعلى سبيل المثال، يتطلّب تغيّر المناخ بذل جهود عالميّة للحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، في حين يستلزم التدهور البيئيّ، غالبًا، إجراءات محلّيّة لمعالجة التلوّث، وإزالة الغابات، والاستخدام غير المستدام للموارد. وكثيرًا ما ينشأ هذا الخلط من سوء فهم لدى الجمهور، أو من تبسيط مفرط من وسائل الإعلام، أو حتّى نتيجة إغفالٍ من صانعي السياسات. ويُذكّرنا عمل هورنيك وآخرون (Hornik et al., 2016) بأنّ هذه القضايا، على الرغم من كونها جوانب مكمّلة للتحدّي الأوسع المتمثّل في الأثر البيئيّ البشريّ المنشأ، تتطلّب حلولًا محدّدة الأهداف.

إنّ فهم هذه التمايزات يُمكّننا من الانخراط في خطاب أكثر دقّة وفاعليّة حول الإجراءات البيئيّة والمناخيّة في لبنان وخارجه. يتعامل هذا التقرير مع تغيّر المناخ والتدهور البيئيّ بوصفهما مفهومَين متكاملَين، معترفًا بترابطهما وبطبيعتهما المتبادلة التعزيز. فهما، وإن كانا مختلفَين في التعريف، مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، حيث غالبًا ما يُفاقم تغيّر المناخ المشكلات البيئيّة القائمة والعكس صحيح. بناءً عليه، نحن ندرس هذه القضايا انطلاقًا من هذا الفهم، معتبرين أنّ الحلول الفعّالة تتطلّب معالجة كلّ من التحدّي العالميّ المتمثّل في تغيّر المناخ، والآثار المحلّيّة للتدهور البيئيّ.

وبالمثل، فإنّ العدالة المناخيّة والعدالة البيئيّة حركتان مترابطتان مع تركيزات متميّزة. ومع ذلك، فإنّ هذَين المفهومَين يتداخلان بشكل متزايد، حيث يبرز مفهوم «الانتقال العادل» بوصفه مصطلحًا جامعًا يحاول التوفيق بين المتطلّبات البيئيّة والاجتماعيّة. تُؤطّر العدالة المناخيّة القضايا البيئيّة بوصفها قضايا حقوق إنسانيّة، داعيةً إلى وصول عادل إلى المياه النظيفة، والهواء النقيّ، والموارد المستدامة. وهي تسعى إلى معالجة الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة لتغيّر المناخ، مع إعطاء الأولويّة لاحتياجات الفئات الهشّة، والاعتراف بعدم المساواة التاريخيّة والبنيويّة. ونظرًا إلى تداعياتها العالميّة وضرورة التعاون الدوليّ، اكتسبت العدالة المناخيّة زخمًا كبيرًا داخل الأمم المتّحدة وغيرها من المنظّمات الدوليّة، ما أدّى إلى إدراجها في الاتّفاقيّات والسياسات المناخيّة الكبرى. وعلى الرغم من أنّ هذا الحضور والاعتراف المتزايد قد يكون مفيدًا، فإنّ ثمّة مخاوف وجيهة من أنّ يتمّ تخفيف المفهوم أو تكييفه بما يتناسب مع هياكل السلطة القائمة وأجنداتها. فعلى سبيل المثال، يعرض بوند (Bond, 2012) كيف أنّ الخطاب السائد حول العدالة المناخيّة داخل المؤسّسات الدوليّة (مثل اتّفاقيّة الأمم المتّحدة الإطاريّة بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC)، والبنك الدوليّ، وصندوق النقد الدوليّ) غالبًا ما يركّز على الحلول القائمة على السوق والإصلاحات التكنولوجيّة، متجاهلًا التفاوتات البنيويّة الأعمق واختلالات توازن القوى التي تسهم في تفاقم تغيّر المناخ. كما يُحذّر شلوسبرغ وكولينز (Schlosberg and Collins, 2014) من أنّ مفهوم العدالة المناخيّة يواجه خطر «التعميم» وتجريده من إمكاناته التحويليّة إذا لم يكن مصحوبًا بالتزام حقيقيّ بمواجهة البُنى السلطويّة القائمة وتعزيز العدالة الاجتماعيّة والإيكولوجيّة.

من ناحية أخرى، تدافع العدالة البيئيّة عن المعاملة العادلة والمشاركة الفاعلة لجميع الأفراد في صنع القرارات والتنظيم البيئيّ. وهي تُواجه التوزيع غير المتكافئ للمنافع والأعباء البيئيّة، لا سيّما ضمن المجتمعات المهمَّشة. وتُركّز هذه الحركة على تعزيز خبرات المجتمع المحلّيّ، وعلى تمكينه من الدفاع عن حقوقه. وغالبًا ما تُشدّد على النشاط الشعبيّ والحلول المجتمعيّة التي تُقاد محلّيًّا. ويُعدّ عمل الفيلسوف البيئيّ ديفيد شلوسبرغ (David Schlosberg, 2007) ذا صلة هنا، إذ يُناقش

ضرورة فهم العدالة البيئيّة بوصفها «مفهومًا متعدّد الأبعاد» يشمل، إلى جانب العدالة التوزيعيّة (التوزيع العادل للمنافع والأعباء البيئيّة)، العدالة الإجرائيّة (عمليّات صنع القرار العادلة والشاملة)، والعدالة الاعترافيّة (الاعتراف بالمنظورات المتنوّعة والمعارف الثقافيّة وتقديرها). ويتيح هذا الفهم الأوسع للعدالة البيئيّة إدراج الشواغل غير البشريّة، مثل حقوق الطبيعة، والكائنات الحيّة، والسلامة الإيكولوجيّة.

وبالاستناد إلى هذه التمايزات المفهوميّة، يعترف التحليل الآتي بأنّ الحركات القائمة على العدالة في لبنان قد تُعالِج في إطار عملها كلًّا من تغيّر المناخ والتدهور البيئيّ، لكن بتركيزات ومقاربات مختلفة.

3. الأزمة الإيكولوجيّة في لبنان

يواجه لبنان أزمة إيكولوجيّة ناجمة عن تحدّيات بيئيّة متعدّدة ومترابطة. يقدّم هذا القسم لمحة عامّة عن القضايا الرئيسة، يليها موجز للفجوات والتحدّيات الكبرى في التعامل مع هذه الأزمات.

- **تدهور الأراضي:** تتّسع دائرة انتشار تدهور الأراضي في لبنان، تدفعه عوامل بيو-فيزيائيّة واجتماعيّة واقتصاديّة، تشمل التمدّد العمرانيّ، والضغوط السكّانيّة، والرعي الجائر، وإزالة الغابات، والضغوط المرتبطة بالمناخ (UN-Habitat, 2022). وفقًا للتقرير الوطنيّ لوزارة الزراعة حول تحييد تدهور الأراضي (2018)، فقد فُقدت آلاف الهكتارات من الغابات والمراعي والأراضي الزراعيّة بين عامَي 2000 و2010. وعلى الرغم من أنّ التقرير يقدّم معلومات قيّمة حول اتّجاهات استخدام الأراضي/غطاءها، فإنّه يتّسم بقدمه، إذ لا يتيح معلومات حول كيفيّة رصد التغيّرات المستقبليّة.

- **إزالة الغابات وحرائق الغابات:** أدّت وتيرة التمدّن السريعة، وقطع الأشجار غير القانونيّ، وحرائق الغابات، إلى فقدان لبنان جزءًا كبيرًا من غطائه الشجريّ. ويعزى الارتفاع الحادّ في فقدان الغابات خلال العقدَين الماضيَين إلى التأثيرات المتفاقمة لتغيّر المناخ وسوء إدارة استخدامات الأراضي (Chiavaroli, 2023). ومن اللافت ازدياد حرائق الغابات، التي أصبحت الآن أكثر تواترًا وشدّة، بسبب ارتفاع درجات الحرارة والجفاف الممتدّ. وفي الوقت نفسه، ألحقت الحرب الإسرائيليّة في جنوب لبنان وشمال البقاع دمارًا واسعًا بغطاء لبنان الشجريّ. استجابةً لمجموعة المشكلات هذه، أعلن وزير الزراعة اللبنانيّ في آذار/مارس 2025 حالة الطوارئ من أجل الحفاظ على غابات لبنان (L'Orient-Le Jour, 2025).

- **فقدان التنوُّع البيولوجيّ:** يتعرّض التنوّع البيولوجيّ في لبنان لتهديد متزايد بسبب تجزئة المواطن البيئيّة، والتلوّث، والأنواع الغازية، وتغيّر المناخ. تكشف التحليلات أنّ 46 في المئة من الأنواع الحيوانيّة في لبنان برّيّة. ومع ذلك، فإنّ هذا التنوّع البيولوجيّ الغنيّ مُعرّض للخطر بشدّة: فقد انقرضت بالفعل سبعة أنواع من الثدييّات، فيما يُصنَّف 31 في المئة من الثدييّات المتبقّية على أنّها نادرة، و20 في المئة على أنّها معرّضة للانقراض، و7.5 في المئة على أنّها قريبة من الانقراض (Khoury et al., 2016). كما أنّ التنوّع البيولوجيّ البحريّ معرّض للخطر؛ فقد أدّت الأنواع الغازيّة مثل أسماك الأسد التي تهاجر عبر قناة السويس إلى تعطيل النظم الإيكولوجيّة في البحر الأبيض المتوسّط. كذلك، أدّى الصيد الجائر والتلوّث والتمدّن الساحليّ إلى زيادة الضغط على الحياة البحريّة (Bitar, 2024).

- **تدهور السواحل:** تتزايد خصخصة سواحل لبنان وتلوّثها، بما يهدّد المواطن البحريّة وإتاحة وصول الجمهور إلى البحر. وقد فاقمت التطويرات العقاريّة والسياحة غير المنظَّمة تآكل السواحل، وعطّلت النُّظُم البيئيّة، وشرّدت المجتمعات المحلّيّة (Khechen, 2022). بالإضافة إلى ذلك، يتيح غياب التنظيم استمرار أعمال البناء والردم بلا رادع على امتدادات أجزاء حسّاسة من الساحل.

- **ندرة المياه:** أدّت التغيُّرات المناخيّة إلى انخفاض كبير في مستويات هطول الأمطار والثلوج في لبنان، ممّا خفّض منسوب المياه الجوفيّة واستنزف طبقاتها. حذّرت منظمة اليونيسف (UNICEF, 2021) من أنّه «ما لم يتمّ اتّخاذ إجراءات عاجلة، فإنّ أكثر من أربعة ملايين شخص في جميع أنحاء لبنان - معظمهم من الأطفال والأسر الضعيفة - يواجهون احتمال نقص حادّ في المياه أو انقطاع

إمدادات المياه الصالحة للشرب تمامًا». وتتفاقم الحالة بسبب نقص الكهرباء الذي يؤثّر على محطّات ضخّ المياه والمستشفيات والمراكز الصحّيَّة، ممّا يعرّض حياة الناس للخطر.

- **تلوُّث الهواء والتربة:** تلوّث الهواء حادّ بشكل خاصّ في مدن مثل بيروت وطرابلس بسبب الازدحام المروريّ، والانبعاثات الصناعيّة، والاعتماد على مولّدات الديزل في حالات الانقطاع المتكرّرة للتيّار الكهربائيّ. وفي الوقت نفسه، تؤدّي استخدامات المبيدات غير المنظَّمة والتخلّص غير السليم من النفايات إلى تلويث التربة الزراعيّة وأنظمة المياه. وتُفاقم أزمة النفايات المستمرّة، كما وثّقتها منظّمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch, 2017) وعوّاد (Awwad, 2017)، من تدهور كلّ من الهواء والتربة.

تُعدّ أزمة المناخ في لبنان عاملًا مضاعفًا للتهديدات، بحيث تُكثّف التدمير الإيكولوجيّ الذي أحدثته بالفعل الصناعات الاستخراجيّة، والاستهلاكيّة، وجهاز الدولة الذي أهمل مسؤوليّته في حماية الصالح العامّ (Bitar 2024). وتتجلّى عواقب هذه الإخفاقات البنيويّة في عدّة جبهات، من أزمة النفايات المستشرية وتلوّث الهواء إلى خصخصة الموارد الطبيعيّة وبناء البنى التحتيّة المُضرّة بيئيًّا. وتقع أعباء هذه الأزمات بشكل غير متكافئ على المجتمعات الهشّة، بما في ذلك المزارعون والعمّال والصيّادون، ما يُفاقم أوجه اللامساواة الاجتماعيّة والاقتصاديّة القائمة.

علاوة على ذلك، غالبًا ما تُشكَّل الأجندات البيئيّة على يد مموّلين خارجيّين ذوي مصالح متغيّرة، ممّا يحدّ من التخطيط الإستراتيجيّ طويل الأجل ويعيق التركيز على القضايا التي تعاني من نقص التمويل، مثل حماية البيئة البحريّة والتنوُّع البيولوجيّ. أخيرًا، تظلّ معظم الاستجابات تقنيّة وغير سياسيّة، متجاهلةً التفاوتات الهيكليّة، وقضايا حيازة الأراضي، والديناميّات السياسيّة والاقتصاديّة التي تؤدّي إلى الإضرار بالبيئة.

> **تُعدّ أزمة المناخ في لبنان عاملًا مضاعفًا للتهديدات، بحيث تُكثّف التدمير الإيكولوجيّ الذي أحدثته بالفعل الصناعات الاستخراجيّة، والاستهلاكيّة، وجهاز الدولة الذي أهمل مسؤوليّته في حماية الصالح العامّ.**

ثمّة عدد من التحدّيات البنيويّة أمام معالجة التدهور البيئيّ. فمعلى سبيل المثال، تبدو أنظمة الرصد البيئيّ ضعيفة، عفا عليها الزمن، ما يقيّد القدرة على تتبّع التغيّر أو صوغ استجابات سياسيّة في الوقت المناسب. وعلى الرغم من وجود قوانين بيئيّة (مثل القانون 444/2002)، يبقى إنفاذها ضعيفًا بسبب محدوديّة القدرات المؤسّسيّة والتدخّل السياسيّ. علاوةً على ذلك، كثيرًا ما تُشكَّل الأجندات البيئيّة بفعل مموّلين خارجيّين ذوي مصالح متبدّلة، الأمر الذي يقيّد التخطيط الإستراتيجيّ طويل الأمد ويُعيق التركيز على قضايا ناقصة التمويل، مثل الحماية البحريّة والتنوّع البيولوجيّ. وأخيرًا، تبقى معظم الاستجابات تقنيّة ومجرَّدة من السياسة، فتُغفل أوجه اللامساواة البنيويّة، ومسائل حيازة الأرض، والديناميّات السياسيّة-الاقتصاديّة التي تقود الضرر البيئيّ.

وعلى الرغم من استمرار التحدّيات، فقد ازداد قلق الجمهور إزاء التدهور البيئيّ تدريجيًّا، لا سيّما في مواجهة حرائق الغابات المتكرّرة، ونقص المياه، وأزمة النفايات المستمرّة. وقد تزامن هذا الوعي المتنامي مع بروز جهات فاعلة ومبادرات بيئيّة في جميع أنحاء لبنان. ويعرض القسم التالي ملامح هذا المشهد المتنوّع.

4. الحركات البيئيّة: ملامح وأنماط

ازداد الوعي العامّ بالتدهور البيئيّ وأزمة المناخ في لبنان خلال العقود الماضية، وغالبًا استجابةً لأزمات محدّدة. وتعود جذور الجماعات البيئيّة والتعبئة البيئيّة في لبنان إلى أوائل تسعينيّات القرن العشرين، حيث أدّت دورًا مهمًّا في إنشاء وزارة البيئة. وقد واصلت معظم هذه الجماعات تعبئتها من خلال جمعيّات غير ربحيّة، غالبًا ما ترتبط بالوزارة، وبفضل تمويل من منظّمات دوليّة وغير ربحيّة. وفي عام 2020، قدّر برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ أنّ عدد الجمعيّات البيئيّة غير الحكوميّة في لبنان يصل إلى 816 جمعيّة وفق برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ (UNDP, 2021).

تتبنّى نسبة كبيرة من هذه الجهات الفاعلة حلولًا معياريّة أو تقنيّة، التي، على الرغم من قيمتها، غالبًا ما تبقى منفصلة عن الأبعاد البنيويّة والنظاميّة لأزمة لبنان البيئيّة. فهي تشمل، على سبيل المثال، جمعيّات غير حكوميّة تقدّم خدمات إعادة التدوير، لكن مقابل كلفة لا يستطيع تحمّلها إلّا بعض الفئات الاجتماعيّة والاقتصاديّة في أحياء محدّدة في بيروت، أو جمعيّات تستثمر في الترويج للطاقة الخضراء من دون تقييم تكاليفها البيئيّة الفعليّة على الأرض والمياه، ومن حيث النفايات. ومن اللافت أنّ المركز اللبنانيّ للحفاظ على الطاقة (LCEC)، وهو منظّمة غير حكوميّة مرتبطة بوزارة الطاقة والمياه، أدّى دورًا رئيسيًّا في الترويج للطاقة المتجدّدة وكفاءة الطاقة، رابطًا بين صوغ السياسات وتنفيذها. وقد سهّل المركز عمل الوزارة مع المانحين، ومكّن من الانتقال إلى الطاقة الشمسيّة في لبنان في أعقاب أزمة الكهرباء، ما عزّز الشبكات السياسيّة والاقتصاديّة لمجموعات سياسيّة طائفيّة محدّدة ضمن جغرافيّات معيّنة، لا سيّما عبر قانون «القياس الصافي» الذي أُقِرّ مؤخّرًا (Chaplain and Verdeil, 2023).[2] يقرّ هذا التقرير بالدور المهمّ للتدخّلات التقنيّة في معالجة التحدّيات البيئيّة، لكنّه سيركّز على الجهات الفاعلة التي تضع عملها في إطار نضالات أوسع من أجل العدالة البيئيّة والمناخيّة، ويشمل ذلك انخراطًا نقديًّا في قضايا مثل حقوق الأرض والعدالة الاجتماعيّة.

في هذا السياق، تمثّل التعبئة للمطالبة بالحقوق البيئيّة، بأوضح صورة، عبر حركة «طلعت ريحتكم» عام 2015، التي احتجّت على سوء إدارة (Hilal et al., 2015; Awwad, 2017; Human Rights Watch, 2017; Succari & Pernot, 2023) وحملة سدّ بسري 2017-2019 التي نجحت في وقف بناء سدّ عبر وادي بسري في الشوف. وقد تضاعفت هذه الحملة خلال انتفاضة 2019 في لبنان، ممّا دفع بالبنك الدوليّ (المُموّل الأساسيّ للمشروع) إلى إلغاء تمويله. وشملت الانتفاضة العديد من الناشطين البيئيّين الذين تواصلوا مع مجموعات أخرى تعمل من أجل الحقوق المدينيّة، والحقوق الاجتماعيّة والحقوق السياسيّة وحقوق النساء وحقوق المثليّين وحقوق ذوي الإعاقة، ممّا شكّل تجمّعًا غير مسبوق من الحركات المتداخلة القائمة على الحقوق والتي تميّز تاريخ لبنان الطويل من الاحتجاجات والنضالات. وقد وُثّقت هذه الحركات توثيقًا واسعًا في الأدبيّات، ولذلك لن نُفصّلها هنا. وبدلًا من ذلك، نحدّد عدّة مبادرات ذات أهميّة في لبنان تنخرط فعليًّا في تجارب مع نماذج بديلة وتُجسّد عناصر من إطار «الآفاق الثلاثة» المذكور أعلاه. وتشترك هذه المبادرات في سعيها إلى الانتقال بعيدًا من النموذج النيوليبراليّ المهيمن (H1) نحو مستقبل أكثر عدالة، متجذّر مجتمعيًّا ومستدام إيكولوجيًّا (H3). وعلى الرغم من أنّ بعض الجهات الفاعلة في (H1) قد تتبنّى خطاب العدالة البيئيّة والمناخيّة، وتستخدم لغته في مقترحات التمويل أو إستراتيجيّات التواصل، فإنّ تدخلاتها غالبًا ما

2– يشرح تشابلان وفيرديل (Chaplain and Verdeil) كيف تستفيد شبكات التيّار الوطنيّ الحرّ (العونيّون) في كسروان والمتن، وعائلة معوّض في الشمال، من تمويل الاتّحاد الأوروبّيّ والوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة على التوالي.

تبقى منغمسة في مقاربات قائمة على السوق، أو تكنوقراطيّة، أو غير سياسيّة.
تستخدم المبادرات الواردة في هذا التقرير العدالة كمبدأ أساسيّ يوجّه إستراتيجيّاتها، وشراكاتها، وقيمها. وهي تتشكّل من ناشطين على مستوى القاعدة، يسعون إلى بناء مجتمع أكثر عدلًا واستدامة، مجتمع يحترم الترابط بين النظم البشريّة والطبيعيّة. ويلاحظ التقرير أنّ هذه المبادرات، على الرغم من كونها مبتكرة ضمن سياقاتها المحلّيّة (H2)، كثيرًا ما تواجه صعوبات لترجمة نجاحاتها إلى تحوّلات نظاميّة أوسع نطاقًا (H3). وتسهم تجاربها الرامية إلى تطوير المشاركة العامّة، واتّخاذ القرارات التشاركيّة والمقاربات المجتمعيّة، في خلق شعور بالتمكين والفاعليّة على المستوى الشعبيّ. ومع ذلك، فإنّ غياب انخراطها في قضايا السياسات أو في المشهد السياسيّ والاقتصاديّ الأوسع نطاقًا يحدّ من قدرتها على التأثير في التغيير النظاميّ. ويُبرز التقرير أنّ هذه المبادرات تمثّل خطوات مهمّة نحو مستقبل أكثر عدالة واستدامة، مع العلم أنّ إمكاناتها التحويليّة مقيَّدة نتيجة تردّدها أو عجزها عن التفاعل مع الأطر السياسيّة وعمليّات صُنع القرار على المستويات العليا، وبالتالي استحالة التأثير عليها.

وعلى الرغم من تشاركها بعض عناصر «الخطاب الراديكاليّ»، فإنّ الحركات المحدّدة هنا تُظهر درجات متباينة من الراديكاليّة (مع ما ينطوي عليه تعريف الراديكاليّة من تعقيدات تتجاوز نطاق هذا التقرير). ومن الجدير بالذكر أنّ تركيز الجهات المانحة مؤخّرًا على القضايا البيئيّة في لبنان قد يكون أثّر في زيادة المبادرات المركَّزة على الإيكولوجيا، والأرض، والزراعة، وذلك وفقًا لإحدى المقابلات مع خبير في هذا المجال. فبينما ركّزت أجندات المانحين سابقًا على إدارة النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحّيّ، تحوّل التركيز في الآونة الأخيرة. ويمكن أن يقوّض هذا الاعتماد على التمويل والأجندات البحثيّة المتاحة قضايا بيئيّة أساسيّة أخرى، مثل حماية النُّظُم البحريّة وممارسات الصيد المستدامة. وبالتالي، سيُشير التقرير إلى هذه المبادرات باستخدام صفة «تقدّميّة».

سلّط عدد محدود من الأبحاث الضوء على الحركات البيئيّة «التقدّميّة» في لبنان، إذ تبرز معظم الأدبيّات تأثير الزبائنيّة والمحسوبيّات الواسع في إعاقة التقدّم البيئيّ والتسبُّب في بنى تحتيّة مختلّة وفي سوء إدارة الموارد (Baumann 2016). ويحدّد التقرير عددًا قليلًا من المقالات الإعلاميّة الاستقصائيّة القصيرة (من منصّات إعلاميّة مثل The Public Source) التي تستكشف أهمّيّة المساعدة المتبادَلة «العَونة» والدعم المجتمعيّ القويّ في لبنان للتعامل مع تحدّيات تغيّر المناخ وعدم الاستقرار الاقتصاديّ (Maroun, 2024). كما نُشير إلى فصل عن حملة «أوقفوا سدّ بسري» (Nassour, 2023)، بالإضافة إلى تقرير حديث قيّم لفيزوسو (Vizoso, 2024) رسم فيه خرائط لعدد من الحركات البيئيّة في لبنان، مبرزًا أشكالًا متنوّعة من النشاط عبر الجمعيّات غير الحكوميّة، والتحالفات المهنيّة، والحملات الشعبيّة، وغيرها. يسعى هذا التقرير إلى البناء على هذا العمل وتقديم قراءة معمّقة للحركة البيئيّة التقدّميّة المتنامية، ذلك أنّنا نناقش بعض الجهات الفاعلة التي ورد ذكرها بإيجاز في تقرير فيزوسو، مثل «بُذورُنا جُذورُنا، والحركة الزراعيّة في لبنان، وللْمَدينة، وجبال»، مع العلم أنّ هناك العديد من الجهات الأخرى التي لم يتمّ ذكرها.

يُحدّد الجدول 1 إحدى وعشرين (21) مبادرة بيئيّة تقدّميّة في لبنان عبر ستّ فئات مؤسسيّة مختلفة، ويُدرج خصائصها الأساسيّة، وتاريخ تأسيسها، وموقعها الجغرافيّ، وحضورها على وسائل التواصل الاجتماعيّ، ولغة التواصل التي تستخدمها. وتتوزّع الجهات الفاعلة الـ21 على النحو الآتي: (1) المنظّمات غير الربحيّة (سبع جهات فاعلة)، (2) القطاع الخاصّ (ثلاث جهات فاعلة)، (3) الجامعات (جهتان فاعلتان)، (4) الأفراد/روّاد الأعمال (أربع جهات فاعلة)، (5) المجتمعات المحلّيَّة (أربع جهات فاعلة)، (6) الحملات (جهة فاعلة واحدة).

يتضمّن الجدول مبادرتَين متوقِّفتَين، هما «للمدينة» و«مزارع تُربة»، أدرِجَتا نظرًا إلى ما توفّرانه من رؤى قيّمة حول تجارب سابقة في التنظيم البيئيّ. وبينما ستُناقش «مزارع تربة» بالتفصيل أدناه، لن

تُناقَش «للمدينة»، ذلك أنّ عملها قد خضع مسبقًا للتحليل على يد أحد مؤسّسيها في الأدبيّات الأكاديميّة (Jabri, 2023).

من المرجَّح وجود جهات فاعلة أخرى لم تُحدَّد ضمن الإطار الزمنيّ المحدود المخصَّص للبحث، وبالتالي فإنّ هذه القائمة أوّليّة ويجب استكمالها ببيانات إضافيّة.

الشكل 1: ملفات المبادرات البيئية المُحددة في لبنان – مقارنة وإعداد الكتاب

المبادرات المحدَّدة	السمات الرئيسة	النوع	سنة التأسيس	الجغرافيا	النشاط على وسائل التواصل	لغة التواصل (حسب الأكثر استخدامًا)	الموقع/ وسائل التواصل
جبال	الأمن/السيادة الغذائيّة، الزراعة الإيكولوجيّة، تنمية مجتمعيّة، بناء القدرات، مناصرة، جهود إغاثيّة/مساعدات إنسانيّة	منظّمة غير ربحيّة	2018	لبنان (بخاصّة زغرتا ومجدل المعوش)	نَشِط	الإنجليزيّة، العربيّة	موقع إلكتروني
بذورنا جذورنا	الأمن/السيادة الغذائيّة، الزراعة الإيكولوجيّة، بحث وتعليم، تنمية مجتمعيّة، جهود إغاثيّة/مساعدات إنسانيّة	منظّمة غير ربحيّة	2018	سهل البقاع	نَشِط	الإنجليزيّة، العربيّة	انستغرام
الحركة الزراعيّة في لبنان	الأمن/السيادة الغذائيّة، الزراعة الإيكولوجيّة، بحث وتعليم، تنمية مجتمعيّة	منظّمة غير ربحيّة	2022	مناطق متعدّدة في لبنان: الجنوب (قرب الخط الأزرق، صور)، سهل البقاع، عنجر، جبل لبنان، وطرابلس	محدود	العربيّة، الإنجليزيّة	موقع إلكتروني
الجنوبيّون الخضر	مناصرة، حماية بيئيّة، حماية الحياة البرّيّة، حملات ضدّ المشاريع الضارّة	منظّمة غير ربحيّة	2014	جنوب لبنان	نَشِط	العربيّة، الإنجليزيّة	موقع إلكتروني

المبادرات المحدَّدة	السمات الرئيسة	النوع	سنة التأسيس	الجغرافيا	النشاط على وسائل التواصل	لغة التواصل (حسب الأكثر استخدامًا)	الموقع/ وسائل التواصل
مدى	تنمية مجتمعيّة، حماية بيئيّة، بناء الشراكات/ التشبيك، بحث وتعليم	منظّمة غير ربحيّة	2000	شمال لبنان، لا سيّما عكّار	نَشِط	الإنجليزيّة، العربيّة	موقع إلكتروني
تراب – للتربية البيئيّة لبنان	الزراعة الإيكولوجيّة، تنمية مجتمعيّة، بحث وتعليم، بناء الشراكات/ التشبيك	منظّمة غير ربحيّة	2016	سعيدون (جزّين، جنوب لبنان)	محدود	الإنجليزيّة، العربيّة	موقع إلكتروني
ريف	فنون وثقافة، حماية بيئيّة، مناصرة	منظّمة غير ربحيّة	2019	منطقة عكّار، ثمّ توسّعت سريعًا إلى مناطق لبنانيّة أخرى	نَشِط	الإنجليزيّة، العربيّة	موقع إلكتروني
نُحيي الأرض	الزراعة الإيكولوجيّة، تنمية مجتمعيّة، بناء القدرات	مبادرة مجتمعيّة	2020	صيدا	نَشِط	العربيّة	إنستغرام
مبادرة للمدينة	حراك حضريّ، حماية بيئيّة، مناصرة	مبادرة مجتمعيّة	2013	صيدا	غير نَشِط	العربيّة	إنستغرام
سِكّة	فنون وثقافة	مبادرة مجتمعيّة	2019	صيدا	نَشِط	الإنجليزيّة، العربيّة	موقع إلكتروني
أرضي أرضك	الزراعة الإيكولوجيّة، بحث وتعليم، تكنولوجيا ذكيّة مناخيًا	قطاع خاصّ	2019	لبنان	نَشِط	الإنجليزيّة، العربيّة	موقع إلكتروني
theOther-Dada, Beirut RiverLESS Forest project	حماية بيئيّة	قطاع خاصّ	2019	نهر بيروت، سنّ الفيل	غير مُتاح	الإنجليزيّة	موقع إلكتروني
كومبوست بلدي	إعادة التدوير، مناصرة	قطاع خاصّ	2017	لبنان	نَشِط	الإنجليزيّة، العربيّة	موقع إلكتروني

المبادرات المحدَّدة	السمات الرئيسة	النوع	سنة التأسيس	الجغرافيا	النشاط على وسائل التواصل	لغة التواصل (حسب الأكثر استخدامًا)	الموقع/ وسائل التواصل
الجامعة الأميركيّة في بيروت – مركز الحفاظ على الطبيعة	بحث وتعليم، حماية بيئيّة	جامعة	2002	لبنان	نَشِط	الإنجليزيّة، العربيّة	موقع إلكتروني
جامعة البلمند – مشروع إدارة مخاطر حرائق الغابات	بحث وتعليم، حماية بيئيّة	جامعة	2016	لبنان	غير نَشِط	الإنجليزيّة	موقع إلكتروني
زياد أبي شاكر - مبادرة إعادة تدوير الزجاج الأخضر (GGRIL)، لبنان	إعادة التدوير	فرد	2013	لبنان (بيروت، زحلة، إلخ)	نَشِط	الإنجليزيّة	إنستغرام
جذور السماء	سياحة زراعيّة	فرد	غير متوفر	لاسا، جبل لبنان	محدود	الإنجليزيّة، الفرنسيّة	إنستغرام
مشروع البيت البرتقاليّ – صور	سياحة بيئيّة، حماية بيئيّة، حماية الحياة البرّيّة	فرد	قبل 2010	صور	محدود، غير نَشِط	الإنجليزيّة	فايسبوك
قِنّب – إنتاج حمزة شمص	زراعة مستدامة	فرد	2017	سهل البقاع	غير نَشِط	غير مُتاح	غير مُتاح
الحملة الوطنيّة للحفاظ على مرج بسري	ناشطيّة بيئيّة، حملات ضدّ المشاريع الضارّة	حملة	2020	بسري	محدود، غير نَشِط	العربيّة، الإنجليزيّة	فايسبوك

في القسم التالي، يناقش التقرير خمس مبادرات مختارة بالتفصيل. وتمثّل هذه المبادرات: الحركة الزراعيّة في لبنان، بُذورُنا جُذورُنا، جبال، أرضي أرضك، ومزارع تُربة، طيفًا متنوّعًا من المنظّمات التي تعمل من أجل الاستدامة البيئيّة من خلال التدخّلات الزراعيّة؛ علمًا أنّها قد اختيرت بناءً على إمكانيّة الوصول إلى بياناتها، وتوافقها مع توصيات الخبراء، وتركيزها على المبادرات المجتمعيّة المحلّيّة.

قبل ذلك، يقدّم التقرير لمحة موجزة عن الجهات الفاعلة في مجال البيئة المذكورة في الجدول 1 (بما في ذلك تلك التي تقع خارج نطاق التحليل المتعمّق)، ولا سيّما المبادرات الفرديّة والرياديّة، والمؤسّسات الجامعيّة، والجهود المجتمعيّة.

- **المبادرات الفرديّة والرياديّة:** تشمل المبادرات التي يقودها أفراد أو ترتكز على الابتكار أو نماذج المشاريع الصغيرة. مثال على ذلك زياد أبي شاكر، المهندس البيئيّ والصناعيّ الذي أسّس مبادرة «إعادة تدوير الزجاج الأخضر في لبنان» (GGRIL) عام 2013. يُظهر نجاح (GGRIL) في إعادة تدوير الزجاج إلى منتجات متنوّعة إمكانيّة إيجاد الحلول المبتكرة في لمعالجة أزمة النفايات في لبنان. كما يُقدّم «جذور السماء» (Les Racines du Ciel)، وهو بيت ضيافة إيكولوجيّ زراعيّ في شمال لبنان، نموذجًا للسياحة الزراعيّة الواعية بيئيًّا. ويجمع هذا المشروع، الذي تديره شخصيّة فرديّة، بين الزراعة العضويّة، والبناء الطبيعيّ، والإقامة الصديقة للبيئة، ليُقدّم تجربة غامرة متجذّرة في الاستدامة ورعاية الأرض.

ثمّة أيضًا مبادرات فرديّة أخرى غالبًا ما تمرّ من دون رصد أو توثيق. هؤلاء الأفراد الشغوفون يُكرّسون أنفسهم لحماية التنوّع البيولوجيّ، وحماية الأنواع المهدّدة بالانقراض، أو استعادة النُّظُم البيئيّة الهشّة. على سبيل المثال، يوفّر مالك «البيت البرتقاليّ» (Orange House) في المنصوري - قضاء صور، ملاذًا للسلاحف البحريّة. ومثال آخر هو «ثورة القنّب» التي يقودها حمزة شمّاس في سهل البقاع، وهي منطقة ارتبطت تاريخيًّا بإنتاج الحشيش (Fox, 2022). تعيد هذه المبادرة صوغ هويّة المنطقة، مُحوّلةً السرديّة من إنتاج مخدّرات غير مشروعة إلى منتجات مستدامة ومبتكرة قائمة على القنّب. وباستخدام نبات الحشيش لإنتاج حليب القنّب، والمنسوجات، والورق، وحتّى الخرسانة القنّبيّة، لا يخلق شمّاس فرصًا اقتصاديّة فحسب، بل يتحدّى أيضًا الصور النمطيّة ويبني شعورًا بالفخر بتراث المجتمع وموارده.

- **الجهات الفاعلة في القطاع الخاصّ:** تشارك الشركات الخاصّة بشكل متزايد في الأنشطة البيئيّة من خلال حلول مبتكرة، قابلة للتطوير. تأسّست شركة «كومبوست بلدي» (Compost Baladi) في عام 2017، وهي تشجّع التسميد المستدام وإدارة النفايات العضويّة من خلال تحويلها إلى سماد يستخدمه المزارعون والبستانيّون. وفي الوقت نفسه، قادت شركة theOt-herDada (tOD)، التي تقود مشروع Beirut RiverLESS Forest، حلًّا قائمًا على الطبيعة (NBS)[3] مصمّمًا لمعالجة التدهور الإيكولوجيّ لنهر بيروت والمناطق الحضريّة المحيطة به باستخدام طريقة «مياواكي». تتضمّن هذه الطريقة، التي اقترحها عالم النبات الياباني أكيرا مياواكي، زراعة غابات كثيفة من الأشجار المحلّيّة لتسريع نموّ الغابات وخلق مواطن مَرِنة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المشروع قد تعرّض لانتقادات بشأن تأثيره. بدأ المشروع في عام 2019 بزراعة 5800 شجرة وشجيرة محلّيّة على قطعة أرض مساحتها 2200 متر مربّع قدّمتها بلديّة سنّ الفيل، ممّا يظهر إمكانيّة التعاون بين المبادرات الخاصّة والحكومات المحلّيّة. كذلك، بنى الفريق جسورًا للمشاة ومنتزهات عامّة يمكن الوصول إليها، ساعيًا إلى الحصول على آراء المجتمع المحلّيّ طوال العمليّة. حظي المشروع بدعم كبير من مختلف الفئات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي شاركت بنشاط في زراعة الغابة ورعايتها. وبعد أن كان الدافع في البداية النيّة

3- تُعرف الحلول القائمة على الطبيعة (NBS)، وفقًا لتعريف الاتّحاد الدوليّ لحفظ الطبيعة (IUCN, 2016)، بأنّها إجراءات تستفيد من قوّة الطبيعة لمواجهة التحدّيات المجتمعيّة، وتعزيز رفاهية الإنسان، وتشجيع التنوُّع البيولوجيّ.

الحسنة، سرعان ما أدرك المشاركون الفوائد العلاجيّة والإيكولوجيّة، ممّا عزّز مشاركة مستدامة وألهم مبادرات مماثلة في مجتمعات أخرى (Fiore, 2022).

- **المؤسَّسات الجامعيّة**: تسهم المراكز الأكاديميّة بشكل كبير من طريق إعداد البيانات وتوفير المعلومات للسياسات، ودعم البرامج التجريبيّة. يشكّل مركز الحفاظ على الطبيعة التابع للجامعة الأمريكية في بيروت (AUB-NCC)[4] مركزًا معرفيًا، حيث يعدّ وينشر البحوث التي توجّه السياسات والممارسات البيئيّة. يهتمّ المركز بالحفاظ على التنوّع البيولوجيّ، والتنمية المجتمعيّة المستدامة، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ، ويسلّط الضوء على الدور الحاسم للأوساط الأكاديميّة في تشكيل مستقبل أكثر استدامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن المؤسّسات البحثيّة الأخرى المرتبطة بالجامعات، مشروع إدارة مخاطر حرائق الغابات، التابع لمعهد البيئة في جامعة البلمند (بتمويل من الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة USAID)، الذي عمل عن كثب مع وزارة البيئة على مدى السنوات القليلة الماضية في مكافحة حرائق الغابات.

- **المبادرات المجتمعيّة**: تقدّم المبادرات الشعبيّة المتجذّرة في المجتمعات نماذج مهمّة للتنظيم الذاتيّ والتحوّل الإيكولوجيّ الزراعيّ. على سبيل المثال، يُمثّل مشروع «نحيي الأرض»، وهو حديقة مجتمعيّة في صيدا، الجهود الشعبيّة لتعزيز الإيكولوجيا الزراعيّة والسيادة الغذائية. أطلق المشروع في عام 2020 بهدف تحويل المساحات المدينيّة المهملة إلى حدائق مُنتِجة، مع التركيز على الممارسات المستدامة وملكيّة المجتمع (Jabri, 2023). ومع ذلك، واجه المشروع تحدّيات في تأمين الأراضي وتحقيق الاستدامة الماليّة الطويلة الأمد، ممّا يُبرز الصعوبات التي يواجهها العديد من المشاريع المجتمعية في لبنان. وبعد توقف مؤقّت، أعاد مشروع «نحيي الأرض» تأسيس جهوده على قطعة أرض جديدة. وكان الناشطون أنفسهم قد أسّسوا سابقًا منظّمة «لِلمَدينة» في عام 2013 لمواجهة تحدّيات التنمية الحضريّة في صيدا والدعوة إلى الحفاظ على النظم الإيكولوجيّة وتراث المدينة الثقافيّ (Jabri, 2023). تتمتّع هذه المجموعة بتاريخ طويل من النشاط الحضريّ، بدأ بعد حرب إسرائيل عام 2006 بإعادة بناء عيتا الشعب (Saksouk Sasso et al., 2010)، كما بإعادة بناء مخيّم نهر البارد الفلسطينيّ عام 2009 (Sheikh Hassan, 2019).

4– تأسّست AUB-NCC في عام 2002 باسم مبادرة دراسات التنوّع البيولوجيّ في المناطق القاحلة (IBSAR)، ثمّ أطلقت عليها تسميتها الحاليّة. هي جزء من التحالف العالميّ للتنوُّع البيولوجيّ التابع للمفوّضيّة الأوروبّيّة. تفضّل بزيارة موقعها الإلكترونيّ للحصول على معلومات أكثر تفصيلًا عن برامجها وأبحاثها ومبادراتها:
https://www.aub.edu.lb/natureconservation/Pages/default.aspx

5. الحركات البيئيّة التقدُّميَّة: المبادرات الرئيسة

يعرض هذا القسم المبادرات الخمس المختارة بالترتيب، مُبرزًا عمل كلٍّ منها والروابط التي غالبًا ما تقوم بينها، ومسلّطًا الضوء على شبكاتها وتحدّياتها وفرصها. وعلى الرغم من أنّ «مزارع تُربة» متوقّفة الآن، فإنّ إدراجها في هذا التحليل يأتي تذكيرًا بالتحدّيات المعقّدة التي تواجه المبادرات البيئيّة الواعدة في لبنان. وبذلك، يمكن استخلاص دروس قيّمة حول ضمان الاستدامة الطويلة الأمد لمثل هذه المشاريع.

- **الحركة الزراعيّة في لبنان**: إنّ Agrimovement المُقنَّنة بالعربيّة بصفتها منظّمة غير حكوميّة باسم «الحركة الزراعيّة في لبنان» عام 2022، هي مبادرة شعبيّة وُلدت من مشروع «Seed in a Box» (بذرة في صندوق). وقد هدف هذا المشروع، كما وُصف في مقابلة أُجريت في تاريخ 26 آب/أغسطس 2024، إلى حفظ البذور الوراثيّة التراثيّة، إدراكًا لدورها الحيويّ في التنوّع البيولوجيّ والأمن الغذائيّ، لا سيّما في مواجهة تغيّر المناخ. وتعمل المجموعة بوصفها مظلّة توحّد ناشطين بيئيّين وزراعيّين متنوّعين من خلفيّات مختلفة، مثل التعليم والاتّصال والعلوم.

تتمحور رسالة المجموعة حول السعي إلى العدالة البيئيّة والسيادة الغذائيّة[5]، وهي تُشدّد على أهمّيَّة البذور التراثيّة والممارسات الزراعيّة المحلّيّة بوصفها الأساس لما تسمّيه «الاستدامة الحقيقيّة». ويشمل ذلك مناصرة حقوق جميع المزارعين، بغضّ النظر عن جنسيّتهم، في كسب دخل عادل والعمل في بيئة صحّيَّة. وقد أنشأت شبكة من المزارعين الذين يتبادلون البذور مجّانًا، بما يضمن توافرها وتكيّفها مع الظروف المحلّيَّة. وتتمثّل إحدى إستراتيجيّاتهم الرئيسة في تمكين صِغار المزارعين من طريق إنشاء مراكز خدمات زراعيّة مفتوحة ودعمها. تتيح هذه المراكز برامج تدريبيّة وشبكات وموارد لتحسين الممارسات الزراعيّة.

يمتدّ عمل منظّمة «الحركة الزراعيّة في لبنان» عبر مناطق متعدّدة في لبنان، بما في ذلك الجنوب (بالقرب من الخطّ الأزرق في صور)، وسهل البقاع، وجبل لبنان، وطرابلس، مع التركيز على المناطق حيث يكون أثر النزاع والتحدّيات البيئيّة أشدّ وطأة. ويُبرز عملها في جنوب لبنان التحدّيات التي يواجهها المزارعون في المنطقة. ومن بين هذه التحدّيات دورة زراعيّة مدّتها 14 شهرًا لمزارعي التِبغ، ممّا يضطرّهم إلى الاستدانة، ويزداد الأمر سوءًا بسبب الافتقار إلى شبكة أمان قويّة. وكما أوضح في المقابلة، فإنّ الأثر المتصاعد لتغيّر المناخ، مع تراجع هطول الأمطار وتضرّر مصادر المياه والطاقة، يزيد خراب المحاصيل ويعيق الريّ؛ ويضاف أنّ الاختلالات الإيكولوجيّة، التي تغذّيها الزراعة الصناعيّة الأحاديّة غير المستدامة وإدخال محاصيل أجنبيّة كثيفة الاستهلاك للمياه مثل الأفوكادو، تحلّ محلّ الأنواع المحلّيَّة الأصيلة وتستنزف الموارد. وإلى جانب هذه التحدّيات، تُسلّط منظّمة «الحركة الزراعيّة في لبنان» الضوء على مشكلة تسرُّب مياه البحر التي تؤثّر على المناطق الساحليّة، لا سيّما في صور. وقد أدّى الإفراط في استخدام آبار المياه وسوء

5– يعرّف Wittman et al. (2010) السيادة الغذائيّة بأنّها حقّ السكّان في السيطرة على أنظمتهم الغذائيّة، بما في ذلك «أسواقهم وأنماط إنتاجهم وثقافاتهم الغذائيّة وبيئاتهم» (ص 2) بوصفها بديلًا للنموذج السائد للزراعة والتجارة. بشكل عامّ، النظم الغذائيّة معقّدة، وتشكّلها باستمرار عوامل اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة وثقافيّة وبيئيّة وتكنولوجيّة متغيّرة (Ericksen, 2008). نتيجةً للتحوُّل المستمرّ في الممارسات الزراعيّة، أصبحت سلسلة الغذاء العالميّة الآن تحت سيطرة عدد قليل من الشركات الكبرى التي تتحكّم في قطاعات البذور وإنتاج الأغذية وتوزيعها (Howard, 2016).

إدارتها إلى تفاقم هذه المشكلة على مرّ التاريخ، إذ إنّ الاستخراج المفرط للمياه الجوفيّة يخفّض منسوبها، ممّا يسمح بتسرّب مياه البحر إلى الفراغات الناجمة. ويؤدّي تسرّب المياه المالحة إلى تلوّث مصادر المياه العذبة، ممّا يجعل الأرض غير صالحة للزراعة. وتوضح «الحركة الزراعيّة في لبنان» أنّ هذه المشكلة، إلى جانب نقص الأبحاث حولها، قد أعاقت تطوير إستراتيجيّات فعّالة لمواجهة تداخل مياه البحر وحماية الأراضي الزراعيّة الساحليّة. وهي تشدّد على الحاجة الملحّة إلى دراسات علميّة لتوجيه القرارات السياسيّة، وكذلك ممارسات إدارة المياه المستدامة، وتطوير حلول مبتكرة لحماية القطاع الزراعيّ الساحليّ في لبنان. وأخيرًا، وبالعودة إلى الحرب الإسرائيليّة على لبنان، يؤكّد أعضاء هذه الحركة أنّ العقوبات والقيود على المنظّمات غير الحكوميّة العاملة في الجنوب تزيد هذه التحدّيات تعقيدًا[6].

لمعالجة هذه القضايا، تقترح «الحركة الزراعيّة في لبنان» عدّة حلول:

1. إعادة تشجير مناطق معيّنة بملايين الأشجار المحلّيَّة الأصيلة لاستعادة التوازن الإيكولوجيّ.
2. فتح مراكز خدمات زراعيّة لتوفير الموارد الأساسيّة، بما في ذلك الأراضي، والتدريب على أساليب الزراعة الإيكولوجيّة، وتوفير التمويل لصغار المزارعين.
3. إنشاء خِيَم لإنتاج البذور ومدارس ميدانيّة إيكولوجيّة، بخاصّة للنساء النازحات واللاجئات، لتعزيز الحفاظ على البذور والسيادة الغذائيّة.
4. الضغط من أجل التركيز على تنظيم الكائنات المعدَّلة وراثيًا[7]، وحقوق المزارعات، ومعالجة استغلال العمّال السوريّين الذين يفتقرون إلى تمثيل النقابات أو الاتّحادات، ممّا يجعلهم عرضة للإساءة.

كما أكّدت المقابلة الدور الحيويّ للمرأة في الحفاظ على البذور وصون الأرض، والاعتراف بها بوصفها حامية للإرث الزراعيّ والتنوّع البيولوجيّ. وتدعم «الحركة الزراعيّة في لبنان» حاليًا المزارعات عبر برامج تدريب، وإتاحة الموارد، ومناصرة حقوقهنّ.

تُشدّد على أهمِّيَّة البذور التراثيّة والممارسات الزراعيّة المحلِّيّة بوصفها الأساس لما تسمّيه «الاستدامة الحقيقيّة».

كذلك، تنتقد «الحركة» الطبيعة الاستغلاليّة للأنظمة الرأسماليّة، لا سيّما عبر الضغط ضدّ ممارسات الإقراض الجشعة التي تُثقِل كاهل المزارعين بالدَّيْن. وهي تدعو إلى اتّباع مقاربات أكثر استدامة، متمحورة حول المزارعين فِي التنمية الزراعيّة، وتتعاون مع المنظّمات الدوليّة لدفع هذا الاتّجاه قُدمًا. بالإضافة إلى ذلك، تنتقد «الحركة» التركيز قصير المدى لبعض المنظّمات غير الحكوميّة التي تُعطي الأولويّة لتوزيع الغذاء بدلًا من معالجة الأسباب الجذريّة لانعدام الأمن الغذائيّ، بحجّة أنّ ذلك يقوّض مفهوم السيادة الغذائيّة.

ووفقًا للمقابلة، يُعدّ التعاون جانبًا أساسيًا من إستراتيجيّة مؤسّسي الحركة. فهم يعملون مع شركاء متعدّدين، بما فيهم «هيئة الأمم المتّحدة للمرأة في جنوب لبنان»، ويتفاعلون مع الجهات المانحة لضمان الاتّساق مع مبادئها وأهدافها الجوهريّة. وهناك فرصة فريدة للتأثير في التغيير السياسيّ في خضمّ الاهتمام المتزايد بالقضايا البيئيّة لدى الأحزاب السياسيّة وشركاتها

6– اُنظر على سبيل المثال حالة منظّمة «Green Without Borders» غير الحكوميّة التي اتُّهمت بأنّها غطاء لحزب الله. اقرأ المقال الآتي حول هذه القضيّة: https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2023/01/25/Lebanese-environmental-NGO-accused-of-being-Hezbollah-arm

7– يشير تنظيم الكائنات المعدَّلة وراثيًا إلى الأطر القانونيّة والعمليّات التي تحكم البحث والتطوير وإطلاق الكائنات المعدَّلة وراثيًا (GMOs).

والمنظّمات غير الحكوميّة. وغالبًا ما تروّج هذه الجهات لأجندات ضيّقة تركّز على حلول تقنيّة، مثل الطاقة الشمسيّة والزراعة المائية (aquaponics)، من دون معالجة القضايا الأعمق المتعلّقة بالعدالة في توزيع الأراضي والسيادة والإصلاح البنيويّ. ومع ذلك، ترى «الحركة الزراعيّة في لبنان» في هذا الاهتمام المتنامي مدخلًا إلى الحوار، وتستثمره لرفع الوعي بأهمّيّة السيادة الغذائيّة والعدالة البيئيّة والزراعة المستدامة. وعلى الرغم من أنّها بدأت بالانخراط مع هذه الجهات الفاعلة والدعوة إلى اتّباع مقاربات أكثر شموليّة، فإنّ عملها في مجال التأثير على السياسات لا يزال محدودًا في هذه المرحلة، حيث تركّز جهودها بشكلٍ أساسيّ على التوعية، وبناء القدرات، والتنظيم على المستوى المجتمعيّ المحلّيّ.

وتبقى شواغل أساسيّة قائمة، منها نقص التمويل، وإمكان استغلال الشركات للأزمات البيئيّة، وعدم الاستقرار السياسيّ والاقتصاديّ المستمرّ. وعلى الرغم من هذه التحدّيات، تبقى «الحركة الزراعيّة في لبنان» ملتزمة برؤيتها المتمثّلة في إيجاد خطاب موحَّد حول العدالة البيئيّة والسيادة الغذائيّة، يتحقّق عبر التعاون مع المؤسّسات العامّة والانخراط مع شبكات قائمة مثل الشبكة العربيّة للسيادة الغذائيّة، والشبكة المغاربيّة للسيادة الغذائيّة، والتحالف من أجل السيادة الغذائيّة.[8] كما تذكر «الحركة» تعاونها مع منظّمات مثل المجموعة العربيّة لحماية الطبيعة، التي تعمل في الأردنّ وفلسطين، والتي نجحت في زراعة 4 ملايين شجرة.

بشكل عامّ، مع الاعتراف بـ«الصورة القاتمة» للوضع الحاليّ، لا تزال «الحركة الزراعيّة في لبنان» متفائلة بالمستقبل، وملتزمة بتمكين صغار المزارعين، لا سيّما في الجنوب، وبالدعوة إلى سياسات تدعم الزراعة المستدامة، وظروف العمل العادلة، وإتاحة الموارد لجميع المزارعين. وهي ترى نفسها تتطوّر إلى حركة سياسيّة واقتصاديّة مكتفية ذاتيًا، قادرة على التأثير في السياسات وتعزيز تغييرات بنيويّة تدفع السيادة الغذائيّة والعدالة الاجتماعيّة والاستدامة الإيكولوجيّة قُدمًا.

بذورنا جذورنا: هي بنك للبذور الوراثيّة التراثيّة ومدرسة زراعيّة مستدامة تعمل في سهل البقاع في لبنان منذ عام 2018. كما هو موضح في مقابلة أجريت في 6 أيلول/سبتمبر 2024، وبدعم من الأدبيّات القائمة، تشمل «بذورنا جذورنا» حركة البذور المحلّيّة (حركة البذور البلديّة)، التي تتألّف أساسًا من جيل شابّ جديد في مجال الزراعة، ولكنّه يسعى إلى ممارسات مستدامة. يتعاون أعضاء الحركة مع المزارعين التقليديّين والجدد على حدّ سواء، ممّا يسهّل وصول منتجاتهم إلى الأسواق المحلّيّة. تشمل رؤيتهم أيضًا إنشاء بيت بذور في كلّ قرية، وتكوين نظام غذائيّ لا مركزيّ ومحلّيّ. تمثّل شبكة إنتاج البذور أحد المكوّنات الرئيسة للمبادرة، بحيث تُعنى بتوزيع البذور الوراثيّة التراثيّة على أكبر عدد ممكن من المزارع الصغيرة (Cavalcanti & Trinh, 2022). توصف «بذورنا جذورنا» بأنّها «شبكة نشطة ومستدامة ومتنامية باستمرار، من المهندسين والمزارعين والناشطين والمجموعات المجتمعيّة»، وهي تروّج للزراعة في لبنان من خلال نقل المهارات والمعرفة ووسائل الإنتاج (Turkmani, 2021). تسهّل مدرستها الزراعيّة إجراء التجارب على البذور المحلّيّة، التي توزّع بعد ذلك على المزارعين الآخرين، وعلى الحدائق التي يديرها اللاجئون في المخيّمات العشوائيّة، وعلى الحدائق الحضريّة.

تعترف منهجيّة «بذورنا جذورنا» بالفرصة التي تتيحها الأزمات الناشئة في سلاسل الإمداد الغذائيّ لتقديم بدائل عن المقاربات القائمة في السوق، لا سيّما في ظلّ اعتماد لبنان الكبير على الاستيراد في معظم المنتجات الغذائيّة. فإنّ أزمة القمح الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، التي كانت تزوّد لبنان بـ 80% من وارداته من الحبوب، قد سلّطت الضوء بشكلٍ أكبر على الحاجة إلى البذور المحلّيّة (Cundy, 2022). واستجابة لذلك، زادت «بذورنا جذورنا» من قدرتها على تلبية الطلب

8– التحالف من أجل السيادة الغذائيّة في لبنان هو تحالف ناشئ حديثًا، يهدف إلى الجمع بين الجهات الفاعلة العاملة في مجال الزراعة الإيكولوجيّة. لا يزال التحالف في مراحله الأولى من التطوّر، وتقدُّمه بطيء.

المتزايد على البذور والمعرفة، وهي تقدّم راهنًا المشورة لنحو 800 أسرة سنويًا (Cundy, 2022).

يقع مقرّ «بذورنا جذورنا» في سعدنايل في سهل البقاع، الذي يستضيف أكثر من 360 ألف لاجئ سوري (El Daoi, 2017)؛ وتُعطي المبادرة الأولويّة للإدماج الاجتماعيّ، إذ تُشرك مزارعين لبنانيّين وسوريّين في عمليّات صنع القرار، مشجّعةً على التعاون في إستراتيجيّات المبيعات والزراعة. ويتجلّى هذا التركيز على الإدماج الاجتماعيّ بشكل أكبر من خلال تعاونهم مع «سيرك بولابان» Bulaban Circus، الذي يقع في المزرعة نفسها. ويركّز عمل المزرعة على التمكين الاجتماعيّ والاقتصاديّ، مكمّلًا مساحة السيرك للتعبير الإبداعيّ والشفاء العاطفيّ، ممّا يخلق مقاربة شاملة للتنمية المجتمعيّة.

في المقابلة، شدّد أحد مؤسّسي «بذورنا جذورنا» على مقاربة شاملة للزراعة، مؤكّدًا الترابط بين النُّظُم الإيكولوجيّة، ومدافعًا عن السيادة الغذائيّة المرتبطة بالعدالة الاقتصاديّة. وأشار أيضًا إلى أنّ الأرض مترابطة بعمق، فعلى سبيل المثال، يمكن لنقص الثلوج على القرنة السوداء (قمّة بارتفاع 3,088 مترًا) أن يؤثّر مباشرةً في نموّ النباتات في أنفه، البلدة الساحليّة الواقعة على مستوى سطح البحر. وقد أوضح أحد المؤسّسين في المقابلة: «إنّ تغيّر المناخ يُؤثّر بشدّة على المزارعين. لقد أصبحت أنماط هطول الأمطار غير منتظمة؛ فبدلًا من هطول المطر على مدى فترة ممتدّة، نشهد الآن زخّات غزيرة مدمِّرة تؤدّي إلى تزايد تآكل التربة. وعند النظر إلى سهل البقاع من أعلى، تظهر علامات التصحّر بشكل متزايد». وأوضح أنّ «بذورنا جذورنا» تواجه أيضًا العديد من التحدّيات، حيث تعيق مشكلات التمويل قدرتها على توسيع برامجها والوصول إلى مزيدٍ من المجتمعات. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الحركة مقاومة من المزارعين الذين يتردّدون في تبنّي تقنيّات إيكولوجيّة جديدة، غالبًا بسبب الممارسات التقليديّة المتأصّلة أو المخاوف بشأن المحاصيل الفوريّة.

> **«إنّ تغيّر المناخ يُؤثّر بشدّة على المزارعين. لقد أصبحت أنماط هطول الأمطار غير منتظمة؛ فبدلًا من هطول المطر على مدى فترة ممتدّة، نشهد الآن زخّات غزيرة مدمِّرة تؤدّي إلى تزايد تآكل التربة.»**

تتوقّع «بذورنا جذورنا» مستقبلًا تصبح فيه جهودها غير ضروريّة، بعد تحقيق السيادة الغذائيّة للجميع. ويتعاون أعضاؤها بنشاط مع منظّمات مثل «جبال» (المذكورة أدناه) و«جمعيّة الزراعة المستدامة في لبنان»[9] SOILS، بحيث يتشاركون الموارد والمعرفة لدعم الممارسات الزراعيّة المستدامة. كذلك أشاروا إلى أنّهم جزء من «الائتلاف من أجل السيادة الغذائيّة في لبنان»، مسهمين في تطوير بيان تأسيسيّ، وساعين إلى الحصول على اعتراف محلّيّ بالائتلاف من الحكومة، مع خطط مستقبليّة تركّز على العمل في المجال السياسيّ، والدعوة إلى مواجهة التحدّيات المعقّدة التي تواجه الزراعة في لبنان. ومع ذلك، فإنّ التقدّم الحاليّ والأنشطة المحدّدة للائتلاف لا تزال غير واضحة.

جبال: تأسّست «جبال» في عام 2018 على يد مهندس متخصّص في الطاقة المتجدّدة وناشط بيئيّ شغوف. وكما ورد في مقابلة أُجريت في 22 آب/أغسطس 2024، تدمج «جبال» المعرفة التقنيّة بالرؤى الأنثروبولوجيّة لمعالجة القضايا البيئيّة. وقد ركّزت في بداياتها على التثقيف البيئيّ، مُنظّمة جلسات في المدارس لتستكشف التداخل بين الهموم البيئيّة والديناميّات

9– جمعيّة تراب – للتربية البيئية لبنان SOILS Permaculture Association Lebanon هي جهة ميسِّرة للتعليم والتدريب وتبادل المهارات والموارد المتعلّقة بالممارسات المستدامة والصديقة للبيئة. https://www.soils-permaculture-lebanon.com/about-soils.html

الاجتماعيّة، بما في ذلك المساحات العامّة الخضراء والحَوْكَمة البلديّة.

دفعت أزمة 2019 في لبنان «جبال» إلى تحوّل في أولويّاتها نحو السيادة الغذائيّة، وهي قضيّة لاقت صدًى لدى أعضاء الفريق والمتعاونين المهتمّين أصلًا بالزراعة. وقد عجّل المموّلون بهذا التحوّل، إذ أبدوا اهتمامًا بدعم المشاريع الزراعيّة. وتُدرك «جبال» أنّ الغذاء بطبيعته اجتماعيّ، يشمل الإنتاج والاستهلاك والعلاقات المترابطة بين النّاس والبيئة. وقد قادها هذا الفهم إلى استكشاف العدالة البيئيّة، مستندةً إلى خلفيّة في الأنثروبولوجيا والعمل المناهض للعنصريّة.

ركّز تقرير «جبال» السنويّ لعام 2023 على تعزيز الإنتاج الغذائيّ المستدام من خلال دعم المزارعين المنتقلين إلى الزراعة الإيكولوجيّة، وتقديم المساعدة لمزوّدي المدخلات العضويّة المحلّيّين. وقد بحث فريق «جبال» في العوامل المؤثّرة على تبنّي الزراعة المستدامة في لبنان. كما عملوا على إنشاء بدائل لوصول المزارعين إلى الأسواق، بما في ذلك تطوير نظام «شهادة تشاركيّة» ودعم متاجر بقالة ميسورة التكلفة وتعاونيات تجاريّة مملوكة للمزارعين. كذلك، أعطت المنظّمة الأولويّة للتخطيط الغذائيّ الإقليميّ في سبيل تعزيز السيادة الغذائيّة، وعملت على تطوير إستراتيجيّات في منطقتَي زغرتا ومجدل المعوش. ويُشكّل التعليم محورًا مركزيًّا في عملها، من خلال أنشطة مثل ورش العمل البيئيّة، والرحلات الميدانيّة، ونشر التقارير (باللغتَين العربيّة والإنجليزيّة) والمناهج حول «الحدائق التعليميّة»، كما دعمت المنظّمة مؤسّسات تربويّة مثل «مركز شاتيلا للأطفال والشباب».

يقوم نهج فريق «جبال» في تنفيذ المشاريع على بناء علاقات محلّيّة واستثمار الشبكات القائمة. وهم يُعطون الأولويّة للعمل في المناطق التي أقاموا فيها علاقات واكتسبوا معرفة، كما في زغرتا حيث يمتلك الفريق صِلات قويّة بالمجتمع المحلّيّ. ويُتيح لهم هذا النهج الانخراط بفاعليّة مع أصحاب المصلحة المحلّيّين (المخاتير والتعاونيّات القائمة) وتكييف مشاريعهم مع السياقات الخاصّة. كما أنّهم يُشدّدون على تبادل المعرفة ونشرها. ومن خلال توثيق نتائجهم وتعميمها، يُمكّنون منظّمات أخرى من تكرار المشاريع الناجحة وتكييفها في مناطق مختلفة.

ذكر أحد المشاركين في المقابلة أنّهم تعلّموا دروسًا قيّمة من تجاربهم السابقة. ففي عام 2020، أشركهم مموّل كبير في مشروع تطلّب منهم اعتماد مقاربة أكثر تقليديّة على غرار المنظّمات غير الحكوميّة، حيث قاموا بتدريب 120 مزارعًا من خلال التواصل مع ممثّلين محلّيّين. وقد دفعتهم هذه التجربة إلى إعادة التفكير في إستراتيجيّتهم والتحوّل نحو العمل عن كثب مع مجموعات أصغر من المزارعين. وهم حاليًّا يتعاونون مع نحو 15 مزارعًا لفترات تصل إلى سنتَين، دعمًا لانتقالهم إلى الممارسات الإيكولوجيّة الزراعيّة. ويُشدّد هذا النهج على العمق لا على الاتّساع، بهدف بناء شبكة من المزارعين المتمكّنين بالمعرفة، والذين يمكنهم بدورهم تعزيز هذه الممارسات داخل مجتمعاتهم. كما يعملون على تطوير إستراتيجيّات غذائيّة إقليميّة ومحلّيّة لمواجهة الاتّجاه السائد للتدخّلات القائمة على الفرص. وقد أوضحت «جبال» أنّها تؤمن بمقاربة أكثر تخطيطًا وتنسيقًا لتعزيز الإيكولوجيا الزراعيّة وضمان الأمن الغذائيّ الطويل الأمد.

وتُروّج «جبال» لمتاجر بقالة ذات بُعد اجتماعيّ في لبنان، بالتعاون مع منظّمات مثل «دكّان المزرعة»[10] و«نيشن ستيشن» Nation Station.[11] وتُعطي هذه المتاجر الأولويّة للمنتجات المحلّيّة والمستدامة بيئيًّا، مع ضمان بقاء أسعارها معقولة. ويعمل الفريق أيضًا على إعداد

10– دكّان المزرعة هو متجر بقالة تضامنيّ في بيروت، تأسّس في عام 2020 في رأس النبع. انتقل إلى المزرعة في عام 2022. يقدّم منتجات عالية الجودة بأسعار تعتمد على الوضع الماليّ الخاصّ بأعضائه. اُنظر: https://dikkenelmazraa.com/

11- Nation Station هو مركز للمتطوّعين والناشطين، تأسّس في عام 2020 بعد انفجار مرفأ بيروت. يقع في الجعيتاوي، وهي منطقة متضرّرة من الانفجار، وقد نشأ من ردّ فعل الشباب اللبنانيّ على تقاعس الحكومة. اُنظر: https://nation-station.org/

منشور يُقارن مختلف نماذج متاجر البقالة الاجتماعيّة والتعاونيّة في لبنان مع أمثلة دوليّة، بهدف تبادل أفضل الممارسات وإلهام مبادرات أخرى.

وفي تعاون مع «جبال»، أطلق فريق «سويتش برسبكتيف» Switch Perspective[12] مشروعًا يركّز على السرديّات المتعلّقة بالهجرة. ومع ذلك، أدّت التحدّيات في توصيل رواية «جبال» الخاصّة إلى ظهور «قصص الأرض» Land Stories، وهو تعاون آخر بين «جبال» و«سويتش برسبكتيف» Switch Perspective. يهدف هذا المشروع إلى إبراز أصوات المزارعين وتحدّي الافتراضات السائدة حول الزراعة. ويُؤكّد «قصص الأرض» Land Stories أهمّيّة خبرات المزارعين ومعارفهم المعيشة، وهو يُشكّك في المفاهيم التقليديّة للابتكار، مقترحًا أنّ تجارب المزارعين وتكيّفهم غالبًا ما يتمّ تجاهلها أو التقليل من شأنها. ويهدف المشروع إلى عرض خبرة المزارعين وفاعليّتهم، ما يُتيح لهم سرد قصصهم بأنفسهم وإعادة تعريف فهمهم للزراعة. وقد أولَت هذه القصص المدرجَة في المشروع أهمّيّة خاصّة للجندر والاندماج الاجتماعيّ من طريق التركيز على المزارعات، بمن فيهنّ مزارعات من أصول سوريّة.

الغذاء بطبيعته اجتماعيّ، يشمل الإنتاج والاستهلاك والعلاقات المترابطة بين الناس والبيئة. وقد قادها هذا الفهم إلى استكشاف العدالة البيئيّة، مستندةً إلى خلفيّة في الأنثروبولوجيا والعمل المناهض للعنصريّة.

خلال صيف 2024 (حزيران/يونيو–آب/أغسطس)، أسهمت «جبال» بشكل محوريّ في إنشاء شبكة غير رسميّة من الجهات الفاعلة في مجال الإيكولوجيا الزراعيّة في لبنان. وتشمل هذه الشبكة منظّمات مثل «بُذورُنا جُذورُنا»، و«جمعيّة الزراعة الدائمة في لبنان»، و«مَدَى»[13]، وتُسهّل تبادل المعرفة والتعاون. وأشار المشاركون في المقابلات أيضًا إلى أنّ «الائتلاف من أجل السيادة الغذائيّة في لبنان» الناشئ يُعطي أهمّيّة للشفافية ويتجنّب تداخل الجهود، ما يتيح مبادرات أكثر كفاءة وتأثيرًا. ويُركّز الائتلاف حاليًا على تطوير هياكل حَوْكَمَة داخليّة وصوغ إستراتيجيّة مشتركة لتعزيز صوته الجماعيّ والدعوة إلى مزيد من الدعم للممارسات الإيكولوجيّة الزراعيّة. لكنّهم، مع ذلك، أعربوا عن قلقهم بشأن القيود المحتملة لتأثيرهم على تغيير السياسات.

المصدر الرئيسيّ لتمويل «جبال» هو التمويل الدوليّ، على الرغم من أنّها تتلقّى بعض الدعم من داخل شبكتها غير الرسميّة (مثل «مدى»). وهي تستكشف نماذج تمويل بديلة، مثل بيع برامج التدريب والاستشارات، لتقليل الاعتماد على المنح الخارجيّة. وتتجلّى صعوبة تأمين التمويل مع الحفاظ على الاستقلاليّة، كما يتّضح من الموقف الذي ذُكِر فيه أنّ المنظّمة فكّرت في تجديد عقد مع ممول صعب المراس لتأمين رواتب الموظّفين. وقد أبرزت هذه التجربة أهمّيّة إنشاء صناديق طوارئ لضمان استقرار المنظّمة.

على مستوى السياسات، أقرّت «جبال» بصعوبة تحقيق تغيير السياسات في المشهد السياسيّ اللبنانيّ المعقّد. وعلى الرغم من إدراكها أهمّيّة المناصرة، فهي لا تزال في طور تحديد أهداف لحملاتها الإستراتيجيّة الغذائيّة. وقد أشارت إلى خطّة وزارة الزراعة للفترة الممتدّة بين 2020-

12- Switch Perspective هي منظّمة شاركت في تأسيسها أنجيلا سعادة، وهي أيضًا مؤسِّسة مشاركة في «جبال»؛ هي جمعيّة معنيّة بالبيئة والعدالة الاجتماعيّة. تنظّم Switch Perspective ورش عمل ودورات تدريبيّة للصحفيّين والمجتمع المدنيّ حول موضوعات مثل الهجرة والتمثيل الإعلاميّ، مع التركيز على التفكير الذاتيّ والتحليل. تتعاون المنظّمة مع Mashallah News في لبنان. انظر: http://switch-perspective.com/about/.

13– مدى هي منظّمة غير حكوميّة، لبنانيّة، غير حزبيّة وغير طائفيّة، تأسّست في عام 2000 وتركّز على القضايا البيئيّة والمشاركة المجتمعيّة. تعمل المنظّمة على العديد من المشاريع التنمويّة والبيئيّة، بخاصّةٍ في شمال لبنان، وتشجّع المشاركة المحلّيّة والحلول المستدامة. انظر: https://mada.org.lb/.

2025 بوصفها إستراتيجيّة جيّدة، لكنّها واجهت تحدّيات في التنفيذ. وقد كانت تفاعلاتها مع ممثّلي الوزارة المحلّيّين متباينة، إذ أبدى بعضهم موقفًا دفاعيًّا تجاه مبادرات «جبال». ومع ذلك، أوضح المشاركون في المقابلات أنّهم ما زالوا ملتزمين بالتعاون مع الجهات المعنيّة ذات الصلة وتعزيز مقاربة أكثر شمولًا وتشاركيّة في صنع السياسات الزراعيّة.

أرضي أرضك: نشأت مبادرة «أرضي أرضك» من الأزمة الاقتصاديّة في لبنان عام 2019 وما نتج عنها من انعدام الأمن الغذائيّ. وكما وُصف في مقابلة أُجريت في 12 آب/أغسطس 2024، بدأت «أرضي أرضك» بوصفها مبادرة شعبيّة أطلقتها الجامعة الأميركيّة في بيروت (AUB) لإحياء القطاع الزراعيّ في البلاد وتمكين صِغار المزارعين. تمثّل أحد الأهداف الرئيسة في تفكيك نظام «الوسطاء» الذي كثيرًا ما يستغلّ صِغار المزارعين عبر شراء منتجاتهم بأسعار منخفضة وبيعها بأسعار أعلى بكثير. في البداية، ركّزت «أرضي أرضك» على بناء شبكة لربط المزارعين مباشرةً بالأسواق الحضريّة وإنشاء مطبخ مجتمعيّ في بيروت.

وإدراكًا للحاجة إلى جدوى ماليّة طويلة الأمد، تحوّلت «أرضي أرضك» إلى شركة مساهمة لبنانيّة (SAL) هادفة إلى الربح في عام 2022. أتاح لها هذا التحوّل توسيع خدماتها لتشمل إدارة الأراضي، وبيع المنتجات والتقنيّات الزراعيّة الصديقة للبيئة، والبرامج التعليميّة بالشراكة مع «نَفْضَة»[14]. وينصبّ التركيز الأساسيّ لخدمة إدارة الأراضي على ملّاك الأراضي الذين لا يعرفون كيفيّة الاستفادة المثلى من أراضيهم الزراعيّة. تتيح «أرضي أرضك» الاستثمار والخبرة، وتضع خططًا ماليّة وتُنفّذ حلولًا، بما في ذلك مبادرات الزراعة الحضريّة على أسطح المباني. وبينما يُظهر هذا التنويع قدرةً على التكيّف والتزامًا بالنموّ المستدام، فإنّه يثير أيضًا أسئلة حول الموازنة بين الدوافع الربحيّة ورسالتها الاجتماعيّة الجوهريّة المتمثّلة في تمكين المزارعين اللبنانيّين من إدارة مزارعهم بصورة مستدامة، وتعزيز سبل عيشهم، والبقاء متجذّرين في مجتمعاتهم الريفيّة — وهي مسألة ستُبحث بمزيد من التفصيل في قسم المناقشة من هذا التقرير.

ومنذ إطلاقها الرسميّ في منتصف عام 2023، تمّ تمويل «أرضي أرضك» بصورة أساسيّة عبر المستثمرين والمساهمين والأصدقاء. كما سعت إلى الحصول على تمويل خارجيّ من خلال طلبات منح، بما في ذلك برنامج الأغذية العالميّ (WFP). وعلى الرغم من عدم حصولها بعدُ على أيّ تمويل من طريق المنح، تفيد المنظّمة بتلقّيها ردودًا إيجابيّة من جهات تمويل محتملة

> **تمثّل أحد الأهداف الرئيسة في تفكيك نظام «الوسطاء» الذي كثيرًا ما يستغلّ صغار المزارعين عبر شراء منتجاتهم بأسعار منخفضة وبيعها بأسعار أعلى بكثير.**

وبوصفها شركة صغيرة حاليًا ذات طاقم عمل محدود، تعمل «أرضي أرضك» بنهج بسيط ومحلّيّ، إذ تعمد عادةً إلى توظيف أفراد من المناطق التي تُقام فيها مشاريعها. لديها خمسة إلى ستّة مشاريع زراعيّة نشطة في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك نظام متكامل لإدارة مزرعة في عدلون، في الجنوب، واجه انتكاسات عندما انسحب المستثمرون من الدعم بسبب الحرب الإسرائيليّة الأخيرة. ومع ذلك، توظّف الشركة مهندسين محلّيّين للإشراف على المشاريع وضمان تنفيذها بنجاح.

وتخطّط «أرضي أرضك» لعقد مناقشات مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الكيانات الخاصّة، وممثّلو القطاع العامّ، وخبراء من الجامعة الأميركيّة في بيروت، والشركات الصغيرة،

14– نَفْضَة هي حركة للتغيير الاجتماعيّ تركّز على التعليم. https://nafdalebanon.org/

لتقييم الحالة الراهنة للإنتاج الزراعيّ في لبنان ورسم مسار نحو الأهداف المستقبليّة. بالإضافة إلى ذلك، أجرت الشركة تقييمًا شاملًا للأراضي من خلال مشروع يُدعى «بساتين»، طارحةً فرضيّات حول وجود اتّفاقيّات حيازة أرض طويلة الأمد بين المزارعين وملّاك الأراضي لاستكشاف كيف يمكن لمثل هذه الاتّفاقيّات تعزيز الاستدامة والعوائد الاقتصاديّة للمزارعين. وقد أسفر هذا التقييم عن بياناتٍ مهمّة حول توافُر الأراضي الزراعيّة في لبنان وكيفيّة استخدامها، بما في ذلك نسبة أراضي الوقف[15].

وبينما تُقرّ بتحدّيات مثل زيادة حضورها بين الفئات السكّانيّة المستهدفة، وتحسين إستراتيجيّتها السوقيّة، وتأمين تمويل إضافيّ، تبقى «أرضي أرضك» متفائلة. ممّا لا شكّ فيه أنّ العائد على الاستثمار في الزراعة بطيء بطبيعته، ولكنّه لا يُعدّ عائقًا كبيرًا. وعلى نحوٍ مفاجئ، وبالنظر إلى تعقيدات المشهد الاجتماعيّ-السياسيّ في لبنان، لم يذكر الشخص الذي تمّت مقابلته أيّ مشكلات كبيرة في تنفيذ المشروع، وعزا هذا النجاح، إلى حدّ كبير، إلى شبكة البنوك والقطاع الخاصّ الواسعة التي يمتلكها الرئيس التنفيذيّ للشركة. وهذا يشير إلى أنّ «أرضي أرضك» قد تكون في موقع فريد يتيح لها تجاوز تحدّيات تُعيق عادةً مبادرات مماثلة.

- **مزارع تربة**: «مزارع تُربة»، هي مزرعة عضويّة متجدّدة تقودها نساء وتتّخذ من زحلة مقرًّا لها، تُقدّم مثالًا مُلهمًا ينسجم مع محاور الزراعة المستدامة والاندماج الاجتماعيّ. وكما كشفته مقابلة مع إحدى المؤسّسات، مدعومةً ببحث عبر الإنترنت، فقد أوقفت المزرعة أعمالها عام 2023 بعد ثلاث سنوات من التشغيل. أُنشئت «مزارع تُربة» عام 2021 بوصفها مزرعة عضويّة تزرع خضروات متنوّعة وحبوبًا وراثيّة تراثيّة، وتُباع منتجاتها عبر صناديق أسبوعيّة وأسواق المزارعين. وعلى الرغم من الحصول على منحة لإدارة النفايات في سبيل إنشاء مراحيض سماديّة، فإنّ المزرعة استسلمت في النهاية لعدم الاستدامة الماليّة. وقد فاقمت الأزمة الاقتصاديّة العالميّة والحرب في أوكرانيا هذا الوضع، ممّا أعاق جهود جمع التمويل.

يعكس اسم المزرعة "تُربة"، قيمتها الأساسيّة المتمثّلة في إعطاء الأولويّة لصحّة التربة. تأسست المنظمة في عام 2020 بفضل منحة قدرها 25,000 دولار من جائزة Rockefeller Foundation Food System Vision Prize، مع نموذج مزرعة تمّ إنشاؤه بواسطة Farms Not Arms[16]، وهي مجموعة تصميم أمريكيّة أُطلقت في عام 2019. تركّز Farms Not Arms على تصميم الأراضي المتجدّدة بناءً على مبادئ الزراعة المستدامة. Farms Not Arms غير نشطة حاليًّا في لبنان.

وعلى الرغم من التحدّيات التي واجهتها «مزارع تُربة»، فقد أظهرت إمكانيّة تحقيق الربحيّة حين يطبّقها المزارعون على أراضيهم الخاصّة، موفّرةً مسارًا لسبل عيش مستدامة وتمكين مجتمعيّ. وقد خلقت «مزارع تربة» فرص عمل بأجور تفوق المتوسّط، وأثّرت بصورة مباشرة وغير مباشرة في أكثر من 700 عميل ومزارع، فيما أنتجت أكثر من 10,000 كيلوغرام من المنتجات العضويّة. كما شاركت بنشاط في «شبكة حفظ البذور الوراثيّة التراثيّة» (برئاسة «بُذورُنا جُذورُنا» كما ذُكر أعلاه)، ما يُبرز مساهمتها في الزراعة المستدامة والسيادة الغذائيّة في لبنان.

ومع ذلك، فإنّ طبيعة العمل التي تتطلّب عمالة كثيفة، إلى جانب ارتفاع تكلفة استئجار الأراضي، أسفرت عن عوائد ضئيلة، ممّا أجبرها على الاعتماد على التمويل الخارجيّ، الذي ثبت في النهاية عدم استدامته.

15– أراضي الوقف هي أراض أو ممتلكات تملكها مؤسّسة دينيّة (مثل الكنيسة).

16– مزارع لا أسلحة Farms Not Arms هي مجموعة تأسّست في عام 2019 (أنشأتها في الأصل منظّمة غير حكوميّة مقرّها نيويورك تُدعى Peace Accelerators) تعمل على تعزيز الأمن الغذائيّ وحلول تغيُّر المناخ والتماسك الاجتماعيّ من خلال نماذج زراعيّة متكاملة. بقيادة ioi strategic design، تعمل المجموعة بشكل تعاونيّ لتطوير هذه الحلول. اُنظُر: https://www.designfarmsnotarms.org/about.

وبينما انخرطت المزرعة مع البلديّة والكنيسة في زحلة، شكّل رفض الأخيرة إشراك المزارعين السوريّين تحدّيًا. وقد دفعت هذه التجربة «مزارع تُربة» إلى إعادة التفكير في إستراتيجيّتها المتمثّلة في الإعلان الصريح عن إشراك السوريّين في المشروع، ممّا يشير إلى أنّ اتّباع نهج أقلّ شفافية قد يكون أكثر جدوى. ويُبرز ذلك تعقيدات التنقّل في الديناميّات الاجتماعيّة والثقافيّة في أثناء تعزيز الشمول في المبادرات الزراعيّة، ولا سيّما في سياقاتٍ تواجه فيها الفئات الهشّة تمييزًا أو تهميشًا.

تُشكّل هذه القصص مجتمعةً درسًا قيّمًا حول التحدّيات التي تواجه إنشاء مبادرات زراعيّة والحفاظ عليها في بيئة لبنان الاقتصاديّة المتقلّبة، ممّا يؤكّد أهمّيّة الاستدامة الماليّة والشراكات المجتمعيّة.

6. العوائق والفرص المتاحة للدعوة إلى حماية البيئة والمناخ

لقد حدّد هذا التقرير طيفًا متنوّعًا من الحركات البيئيّة التقدّميّة في لبنان، التي تعمل من أجل السيادة الغذائيّة، والحفاظ على البذور الوراثيّة التراثيّة، وممارسات الزراعة الإيكولوجيّة. وتشمل هذه الحركات نطاقًا واسعًا من المقاربات، من الريادّية إلى الشعبيّة والمجتمعيّة. وبناءً على مقابلاتنا وبحوث المكتب، يرى التقرير أنّ ثمّة وجودًا لكتلة حرجة من الحركات البيئيّة التقدّميّة في لبنان، تمتلك فهمًا قويًا نسبيًا لتقاطعيّة القضايا البيئيّة، وأبعادها الجندريّة، وتَجذُّرها في قضايا الأرض والغذاء. ومع ذلك، يلاحظ التقرير أيضًا أنّ هذه الحركات متفرّقة، وتعمل منفصلة، على الرغم من محاولاتها توحيد جهودها في ائتلافات. كما يلحظ الاعتماد العالي على أجندات المانحين الدوليّين وتمويلهم، وعدم الاستقرار الكبير في العمليّات، المرتبط ارتباطًا وثيقًا بعدم الاستقرار الجيوسياسيّ والماليّ، ولا سيّما خلال السنوات الخمس الماضية.

1. العوائق

- **الطبقة الوسطى، والتعليم في الخارج، والحراك الاجتماعيّ:** يقود العديد من الحركات البيئيّة التقدّميّة أفرادٌ من الطبقة الوسطى، غالبًا ما تلقّوا تعليمًا في الخارج أو في مدارس وجامعات خاصّة ناطقة بالإنجليزيّة أو الفرنسيّة. وقد تُشكّل هذه المكانة الاجتماعيّة دوافعهم وإستراتيجيّاتهم واستدامة مشاركتهم. وفي بعض الحالات، تكون المشاركة جزئيّة أو مؤقّتة، مرتبطة بطموحات شخصيّة للحراك الاجتماعيّ أو بالظروف السياسيّة وأجندات التمويل الأوسع، ممّا قد يخلق حالة من عدم اليقين بشأن الالتزام الطويل الأمد. ومع ذلك، ثمّة حاجة إلى مزيد من البحوث حول الملامح الاجتماعيّة للأعضاء والقادة عبر المبادرات المختلفة، لفهم أفضل لكيفيّة تأثير الطبقة الاجتماعيّة، والتعليم، والجندر، والجغرافيا على أنماط المشاركة واستمراريّة الحركة. ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ بعض المبادرات الشعبيّة أو المجتمعيّة تستند بفعاليّة إلى المعرفة الإيكولوجيّة التقليديّة والممارسات الزراعيّة الموروثة.

- **غياب الانسجام في تعريف «العدالة البيئيّة» بين الحركات:** تبدو المبادرات الحاليّة في مرحلة تجريب وصياغة للسرديّة، مترجّحةً بين مفاهيم العدالة والسيادة الغذائيّة وما تعنيه من تغيير بنيويّ. ويعكس هذا تجارب الحركات العالميّة، لا سيّما في أميركا اللاتينيّة (مثل «الرابطة الوطنيّة للريفيّات ونساء البلاد الأصيلات في تشيلي»[17] و«حركة الزراعة الإيكولوجيّة في أميركا اللاتينيّة»[18])، حيث كانت هذه المفاهيم محوريّة في النضال من أجل العدالة الاجتماعيّة والبيئيّة (Cid Aguayo and Latta, 2015; Carrasco-Torrontegui et al., 2021). لكن في لبنان، وبالرغم من المشاركة الفاعلة في إستراتيجيّات وسرديّات تقدّميّة، لا يزال هناك غياب للوضوح

17- ANAMURI (Asociación Nacional de Mujeres Rurales e Indígenas هي منظّمة تشيليّة تعمل على تمكين النساء الريفيّات والأصيلات من خلال بناء الشبكات. تمثّل السيادة الغذائيّة محور مهمّتها، وتُحَقّق من خلال توفير التدريب في مجال الزراعة الإيكولوجيّة وممارسات إنتاج الغذاء والتوعية بالسيادة الغذائيّة. تتعاون ANAMURI مع مختلف المجموعات، بما في ذلك المنظّمات الفلاحيّة والمنظّمات البيئيّة والنقابات والباحثين، لتعزيز الممارسات الزراعيّة الإيكولوجيّة، والتثقيف السياسيّ والمساواة بين الجنسَين في المدارس. اُنظر: https://www.anamuri.cl/

18– حركة الزراعة البيئيّة في أمريكا اللاتينيّة (MAELA) هي تحالف يضمّ أكثر من 150 منظّمة تعمل على تعزيز التنمية المستدامة القائمة على الزراعة البيئيّة والمعرفة المحلّيّة. اُنظر: https://maelac.wordpress.com/

بشأن ما تعنيه العدالة لكلّ حركة، وكيفيّة تفعيلها هذا المفهوم وترجمته إلى إجراءات بيئيّة ومناخيّة ملموسة، وذلك وفق ما ذكر أحد المشاركين في المقابلات التي أجريناها. وعلى هذا النحو، تظلّ الأسئلة الأوسع نطاقًا حول ما يشكّل العدالة البيئيّة والمناخيّة مفتوحة.

- **إدماج غير متكافئ للمعرفة التقليديّة والمحلِّيَّة:** على الرغم من أنّ العديد من الجهات الفاعلة في مجال البيئة تقرّ بقيمة المعرفة التقليديّة والمحلِّيَّة، لا سيّما تلك التي يمتلكها صغار المزارعين، يبقى التكامل الفعليّ لهذه النظم المعرفيّة في صنع القرار التنظيميّ غير متكافئ. وقد بذلت بعض المبادرات، لا سيّما تلك التي تقودها المجتمعات المحلِّيَّة أو التي ترتكز على الممارسات الإيكولوجيّة الزراعيّة، جهودًا لتركيز مشاركة المزارعين ودمج المعرفة المحلِّيَّة في تصميم مشاريعها وتنفيذها. ومع ذلك، تميل الهيكليّة التنظيميّة، في أنواع أخرى من المبادرات، إلى أن تكون أكثر هرميّة. غالبًا ما يشارك المزارعون وأفراد المجتمع المحلّيّ بوصفهم مستفيدين أو متعاونين ميدانيّين، ولكن من غير الواضح إلى أيّ مدى يؤثّرون في القرارات الإستراتيجيّة أو الأولويّات التنظيميّة. وفي كثير من الحالات، يجري إدخال تقنيّات زراعيّة ذكيّة مناخيًا أو ممارسات متجدّدة من خلال أطر عمل يقودها الخبراء، حيث تكون ديناميّات السلطة منحازة لصالح «المتخصّصين» الخارجيّين. ومن اللافت أنّ التجارب في مجال العدالة البيئيّة الإجرائيّة، حيث تشارك المجتمعات المتضرّرة بشكل هادف في القرارات المتعلّقة باستخدام الأراضي، أو التخطيط البيئيّ، أو إدارة الموارد، لا تزال نادرة. ثمّة حاجة إلى مقاربات أكثر تعمُّدًا للحوكمة التشاركيّة، حيث لا يُستشار أفراد المجتمع المحلّيّ فحسب، بل يتمتّعون أيضًا بسلطة فعليّة في اتّخاذ القرار.

- **التجزئة:** تُشكّل التجزئة عائقًا كبيرًا. فعلى الرغم من الأهداف المشتركة، تعمل العديد من المبادرات في عزلة، ما يحدّ من التعاون وتبادل المعرفة. وتُعيق هذه المقاربة المبعثرة والمجزّأة الأثر الجماعيّ لهذه الحركات، وتقيّد تبادل الموارد والإستراتيجيّات والخبرات الحيويّة. وفي حين تظهر أمثلة على الجهود التعاونيّة — مثل الشبكة غير الرسميّة بين «بُذورُنا جُذورُنا»، و«جبال»، و«سويلز» SOILS، و«مزارع تُربة» سابقًا — يبدو أنّ العديد من الحركات الأخرى تعمل في عزلة. وينتج من ذلك مشهد تتعاون فيه بعض المنظّمات ضمن تكتّل صغير، بينما تبقى أخرى منفصلة، ما قد يؤدّي إلى ازدواجيّة الجهود وضياع فرص التآزر.

- **الاعتماد على المانحين والتهديدات بالاستيعاب وإزالة الطابع السياسيّ:** في حين تطمح المنظّمات غير الحكوميّة البيئيّة والمبادرات المجتمعيّة إلى العمل بوصفها كيانات مكتفية ذاتيًا ومستقلّة ماليًا، بعيدًا من الاعتماد على التمويل الخارجيّ، يبقى هذا الهدف صعب المنال. ففي سعيها إلى الحصول على الدعم الماليّ، قد تضطرّ بعض المنظمات إلى التنازل عن أجنداتها الراديكاليّة، أو التوافق مع الخطاب السائد، أو تجنُّب إثارة عداء الجهات الفاعلة القويّة، سواءٌ أكانت من الدولة أو من الشركات. يمكن أن يؤدّي هذا التنازل إلى إضعاف إمكانات هذه الحركات التحويليّة، وتحويل تركيزها بعيدًا من التغيير البنيويّ باتّجاه إصلاحات تدريجيّة أكثر قبولًا، ولكن أقلّ قدرة على معالجة الجذور الحقيقيّة للظلم البيئيّ. ويكمن القلق هنا في نزع الطابع السياسيّ المفروض من الخارج، حيث يؤدّي تأطير القضايا البيئيّة ضمن منطق تقنيّ أو سوقيّ محض إلى طمس أسبابها السياسيّة والاجتماعيّة الأساسيّة (Bäckstrand & Lövbrand, 2006; Maniates, 2001). عندما تعطي أطر عمل المانحين الأولويّة لـ«لحلول الآمنة»، مثل السياحة البيئيّة، أو الألواح الشمسيّة، أو حملات التوعية، من دون معالجة قضايا الأرض والاستخراجيّة وعدم المساواة، فإنها تخاطر باستمالة الحركات التي سعت في الأصل إلى تغيير أعمق.

- **العجز عن تخيّل أنظمة ملكيّة بديلة:** يمثّل نظام ملكيّة الأراضي الخاصّة الراسخ عائقًا كبيرًا أمام أهداف هذه الحركات. ويتجلّى ذلك واضحًا في حالة «نُحيي الأرض»؛ فصحيح أنّ الحركة تناضل

من أجل الممارسات الزراعيّة المستدامة والسيادة الغذائيّة، إلّا أنّها لم تنخرط بعد في نقاشات جوهريّة حول نماذج بديلة لملكيّة الأراضي، مثل صناديق الأراضي المجتمعيّة أو غيرها من أشكال الملكيّة الجماعيّة.

- **الديناميّات الرأسماليّة والطائفيّة المتجذّرة:** تشكّل الديناميّات الرأسماليّة والطائفيّة المتجذّرة في لبنان تحدّيات خطيرة للحركات التي تتصوّر تغييرًا بنيويًّا جذريًّا. غالبًا ما تؤدي هيمنة الدوافع الربحيّة وهياكل السلطة الراسخة إلى خنق العمل الجماعيّ الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعيّة والبيئيّة. تعطي هذه الأنظمة الأولويّة للسعي الفرديّ، وتعزّز التسلسلات الهرميّة القائمة، ممّا يعيق الحركات ذات الرؤى الجذريّة عن اكتساب الزخم ومواصلة جهودها على المدى الطويل. وهذا يتوافق مع الانتقادات الموجّهة للمقاربات الرأسماليّة تجاه البيئة، التي غالبًا ما تعطي الأولويّة للربح والحلول التقنيّة على حساب معالجة القضايا النظاميّة البنيويّة المتمثّلة في عدم المساواة والاستغلال (Chatterjee, 2017; Gilio-Whitaker, 2019).

2. الفرص

- **بناء الائتلافات:** هناك إمكانيّة لتبادل الموارد والخبرات، وكذلك لإنتاج سرديّة مشتركة وبنية تنسيقيّة لهذه الحركات. يمكن لجبهة جماعيّة أن تُضخّم أصواتها بشكل كبير وتعزّز جهودها في الضغط من أجل الدعوة إلى تغييرات سياسيّة وتحويلات بنيويّة في نُظُم الغذاء والزراعة في لبنان. وقد جرت محاولات عبر إنشاء «الائتلاف من أجل السيادة الغذائيّة في لبنان»، لكنّ التقدّم كان بطيئًا وتوقّف بسبب الأزمات، والحرب الأخيرة، والنيّات الغامضة. إنّ جهدًا أكثر استباقيّة وتنسيقًا لترسيخ بنية الائتلاف، وتحديد أهدافه، وربط أعضائه وتعبئتهم، يمكن أن يعزّز بشكل ملحوظ إمكانيّاته للتأثير في السياسات داخل لبنان. يُذكَر أنّه خلال الحرب الإسرائيليّة الأخيرة على لبنان، نظّمت عدّة مبادرات وجهات فاعلة، شملتها الدراسة، أعمالها التضامنيّة بصورة جماعيّة، لا سيّما تجاه المجموعات النازحة في المدارس، ممّا أدّى إلى إنشاء منصّة تمويل جماعيّ جامعة وشاملة هي «النّاس للناس» (People to People). وقد جمعت هذه المنصّة بين «بُذورُنا جُذورُنا»، و«نيشن ستيشن» Nation Station، و«Clown Me In»، و«تايم فور سوليداريتي» Time For Solidarity، و«فرح العطاء» Offre-Joie، و«نَحن»، و«Arc-en-Ciel»، وآخرين.[19]

- **استكشاف أشكال بديلة لملكيّة الأراضي وإدارة الموارد:** ينبغي لجميع الجهات الفاعلة مناقشة مقاربات أكثر تحويليًا لإدارة الأراضي وتوزيع الموارد. كما يجب عليها استكشاف نماذج ملكيّة بديلة لتعزيز العدالة الاجتماعية والبيئية، لا سيّما في السياقات التي تسهم فيها أنماط ملكيّة الأراضي التقليديّة في تعميق اللامساواة وتدهور البيئة (Lipietz and Bhan, 2018). وقد بدأت بعض المبادرات في لبنان بالفعل في تجربة استخدام الأراضي البلديّة أو العامّة في مشاريع إيكولوجيّة زراعيّة ومجتمعية (مثل مشروع «ازرع في صندوق» Seed in a Box مع بلديّة البدوي؛ أو نموذج «الحِمى» hima، الذي تطبّقه جمعيّة حماية الطبيعة في لبنان، على الرغم من أنّه بلا أيّ أثر قانونيّ)، ممّا يدلّ على إمكانيّة تحقّق توجّهات مماثلة. بناءً على هذه الأمثلة، يمكن للجهات الفاعلة في مجال البيئة أن تؤدّي دورًا رئيسًا في تحفيز تجارب إضافيّة حول العدالة في الأراضي، والتحرُّك نحو أشكال ملكيّة أكثر شمولًا وتشاركيّة وإنصافًا. إنّ تبنّي هذه الفرصة لا يدعم حصرًا وصولًا أكثر أمانًا إلى الأرض للمبادرات الشعبيّة، بل يُسهم أيضًا في تحدّي الأسواق المضاربيّة والأنظمة المُجزّأة التي تحدّ حاليًا من الاستدامة الطويلة الأمد.
- **مزيد من دمج المعرفة المحلّيَّة في أنظمة صنع القرار:** يتضّح وجود فرصة كبيرة أمام الحركات البيئيّة في لبنان للتفاعل بشكل أكثر فاعليّة مع المعرفة المحلّيَّة والتقليديّة ودمجها

19- اُنظر صفحتهم على Instagram من خلال الرابط الآتي:
https://www.instagram.com/peopletopeople.lebanon?igsh=MmU3Y3l5Mzljd2Jo

في إستراتيجيّاتها ونماذج الحوكمة. يمتلك المزارعون، وحافظو البذور، والرعاة، والمجتمعات الريفيّة نظمًا معرفيّة غنيّة ومتجذّرة في المكان يمكن أن تعزّز بدرجة كبيرة أهمّيَّة المبادرات البيئيّة واستدامتها وشرعيّتها. وبينما بدأت بعض الحركات المجتمعيّة الشعبيّة بالفعل بإعطاء الأولويّة لخبرة المزارعين والممارسات التشاركيّة، يمكن توسيع هذا النهج ليشمل جميع أنواع الفاعلين. ومن خلال تبنّي عمليّات صنع قرار تشاركيّة، حيث لا تُستشار الجهات الفاعلة المحلّيّة فحسب، بل تشارك فعليًّا، يمكن للمبادرات البيئيّة أن تبني حلولًا أكثر صلابةً وشموليّة وتجذّرًا في الواقع. كما يفتح ذلك الباب أمام العدالة البيئيّة الإجرائيّة، حيث تسهم المجتمعات المتأثّرة في تشكيل التدخّلات التي تؤثّر في حياتها وبيئاتها. إنّ دعم مثل هذه النماذج يؤدّي إلى سدّ الفجوة بين المعرفة العلميّة والتقليديّة، كما أنّه يتحدّى المقاربات الهرميّة التي غالبًا ما تهمّش الأصوات المحلّيَّة.

- **مشاركة أكثر جرأة في السياسات العليا والقضايا البنيويّة:** تتطلب الرؤية والإستراتيجيّة طويلة الأمد للسيادة الغذائيّة المستدامة معالجة القضايا البنيويّة والدعوة إلى تغييرات في السياسات. وتُعَدّ المشاركة في المجال السياسيّ أمر ضروريّ لتحقيق تغيير دائم وهادف في النظم الغذائيّة (اُنظُر، على سبيل المثال، نتائج سومبرغ وتومبسون (Sumberg and Thompson's, 2012) التي تثبت ذلك في سياق إفريقيا). كان معظم المشاركين في المقابلات على دراية تامّة بالقضايا البنيويّة التي تحول دون التنفيذ الفعّال للسياسات البيئيّة في لبنان، وعلاقتها بالاقتصاد السياسي الطائفيّ والأوليغارشيّات، لكنّهم كانوا متردّدين في المشاركة في قضايا السياسات العليا والدعوة إلى التغيير البنيويّ. وغالبًا ما يُعزى ذلك إلى تعقيدات النظام الطائفي وصعوبة حلّ مشكلاته. ينبغي للفاعلين أن يتعاملوا بذكاء مع المشهد السياسيّ من أجل تنفيذ المشاريع قصيرة الأجل، لكن مع البقاء متنبّهين للفرص المتاحة بغية تحقيق أثر أوسع وتحويلات بنيويّة.

تعمل الحركات التقدّميّة المُدرجَة أعلاه، بمعظمها، ضمن الأفق الثاني (H2) وتقدّم حلولًا مبتكرة تسهم في معالجة قضايا حاسمة مثل السيادة الغذائيّة، والزراعة المستدامة، والعدالة البيئيّة، من خلال مبادرات عمليّة ملموسة تدعو إلى أنظمة أكثر عدلًا وإنصافًا. ومع ذلك، فإنّها قد تواجه خطر العودة إلى أنماط الأفق الأوّل (H1) السائدة. في الواقع، قد تعطي بعض المبادرات، لا سيّما تلك المدفوعة بالربحيّة والتي تتبنّى مقاربة أكثر ريادة، الأولويّة للحفاظ على الوضع الراهن، وتفشل في تحدّي النموذج الاقتصاديّ السائد بشكل جذريّ. قد تختفي مبادرات أخرى تمامًا، غير قادرة على الحفاظ على جهودها في ظلّ الظروف الصعبة في لبنان. يتطلّب الانتقال إلى الأفق الثالث (H3) تحوّلًا مجتمعيًّا أوسع نطاقًا نحو نموذج اقتصاديّ أكثر عدالة وإنصافًا، يعطي الأولويّة للرفاهية الإيكولوجيّة والعدالة الاجتماعيّة. وهذا يتطلّب مشاركة أكثر نشاطًا في السياسات، واستعدادًا لتحدّي البنى السلطويّة القائمة.

تتجلّى الرغبة في تجاوز الأفق الثاني (H2) في الخطط المستقبليّة لبعض المنظّمات، مثل «الحركة الزراعيّة في لبنان»، التي أعلنت صراحة عن نيّتها الانخراط في العمل السياسيّ والدعويّ. وبالمثل، حدّد «الائتلاف من أجل السيادة الغذائيّة في لبنان» مرحلة سياسيّة في إستراتيجيّته طويلة الأمد، كما هو موضَّح في إحدى المقابلات. وهذا يبعث على بعض الأمل في احتمال أن تتطوّر بعض الحركات البيئيّة في لبنان نحو مقاربة تحويليّة أكثر انخراطًا في السياسة، لا سيّما إذا تمكّنت من تعزيز التعاون ومن تطوير رؤية موحَّدة للتغيير البنيويّ. في الواقع، «تكون الحركات الاجتماعيّة أكثر قدرةً على تحقيق أهدافها عندما تنجح في بناء ائتلافات واسعة، وتطوير إستراتيجيّات مشتركة، والانخراط الفاعل مع العمليّات السياسيّة» (Lang and Mokrani, 2013).

7. الخلاصة

في الختام، استكشف هذا التقرير المشهد المتنوّع والديناميكيّ للحركات البيئيّة والمناخيّة في لبنان، موضّحًا كيفيّة تعامل الفاعلين مع قضايا الاستدامة والعدالة والتحوُّل. ومن أهمّ النتائج التي توصّل إليها هذا التقرير هو التوتُّر القائم بين الخطاب والممارسة، لا سيّما في مسألة المشاركة المجتمعيّة. تقدّم العديد من المبادرات نفسها على أنّها تشاركيّة، لكن يبقى من غير الواضح ما إذا كانت المجتمعات المحلّيَّة، ولا سيّما المزارعون والجهات الفاعلة الريفيّة، تتمتّع بسلطة حقيقيّة لتحديد مسار تلك المشاريع، أم أنّها تعامَل في المقام الأوّل بوصفها مستفيدة منها فحسب. تتطلّب التحوّلات الإيكولوجيّة الزراعيّة التحويليّة الحقيقيّة التعلُّم التعاونيّ، واتّخاذ القرارات المشتركة، والعمل المشترك - وهو نمط من المشاركة يتعيّن تطويره في المجال البيئيّ في لبنان.[20]

باستخدام إطار "الآفاق الثلاثة"، يضع هذا التقرير الحركات البيئيّة في لبنان في سياق سلسلة متّصلة من التغيير. يشمل الأفق الأوّل (H1) الفاعلين الذين يعملون ضمن الإطار النيوليبراليّ السائد، الذي يعطي الأولويّة للحلول التقنيّة، والآليّات القائمة على السوق، والسرديّات غير السياسية. غالبًا ما يركّز هؤلاء الفاعلون على توفير الخدمات والإصلاحات التدريجيّة، لكنّهم نادرًا ما يشكّكون في البنى السلطويّة الأساسيّة (على سبيل المثال، «المركز اللبنانيّ لحفظ الطاقة» LCEC). أمّا الأفق الثاني (H2) فيمثّل فضاءً للتجريب، حيث يبدأ الفاعلون بتجاوز حدود الأفق الأوّل (H1) من خلال اختبار الممارسات الإيكولوجيّة الزراعيّة، ونماذج الحوكمة البديلة، والاقتصادات التضامنية. وعلى الرغم من أنّ بعض هذه التدخلات قد تبدو تدريجيّة، يبقى توجّهها تحويليّ، إذ إنّها تسعى إلى بناء أنظمة جديدة من داخل شقوق النظام القائم. أخيرًا، يجسّد الأفق الثالث (H3) المستقبل المنشود، حيث تُدمَج العدالة البيئيّة والاجتماعيّة في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة.

تعمل العديد من الحركات التي تمّ تحديدها في المقابلات وفي الجدول رقم (1) ضمن فضاء الأفق الثاني (H2)، حيث تجرّب بشكل نشط الزراعة الإيكولوجيّة، والسيادة الغذائيّة، وحفظ البذور، والممارسات الجماعيّة للأراضي، ولكنّها تواجه قيودًا بنيويّة تحدّ من نطاقها واستدامتها. غالبًا ما يكون عملها هشًّا، غير مستقرّ، يتشكّل بفعل الاعتماد على المانحين، وعدم الأمان في الوصول إلى الأراضي، وتجزئة المشهد التنظيميّ. وفي الوقت نفسه، يبقى منطق الأفق الأوّل (H1) بارزة، مثل البيئة التكنوقراطيّة، والأجندات التي تفرضها الجهات المانحة، وسرديّات الاستدامة التي تقودها النخبة، مهيمنًا في معظم المبادرات.

ثمّة حاجة إلى مقاربة أكثر شموليّة لمعالجة التحدّيات القائمة - مقاربة تعترف بالترابط بين القضايا البيئيّة والسياسات والممارسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، وتقرّ بأنّ الحلول المستدامة يجب أن تكون متجذّرة في المعرفة المحلّيّة واحتياجات المجتمعات. وهذا ما تؤكّده بشكل أوسع الأبحاث المتزايدة التي تدعو إلى منظور التفكير القائم على النظم في الحوكمة البيئيّة (Meadows, 2008; Ostrom, 2009; Hackmann and St. Clair, 2012). كما يرى هاكمان وسانت كلير (Hackmann and St. Clair, 2012: 16-20)، يُعَدّ ضروريًا فهم التحدّيات البيئيّة على أنّها «عمليّات اجتماعيّة متجذّرة في أنظمة اجتماعيّة محدّدة، في الماضي والحاضر».

20– أحد الأمثلة التي أبرزها عمل (Pimbert and Tittonell's, 2019) هو حالة المدارس الإيكولوجيّة الزراعيّة التي يقودها المزارعون في أمريكا اللاتينية. تتيح هذه المدارس منصّة للمزارعين لتبادل معارفهم وخبراتهم، والتعلُّم من بعضهم بعضًا، وتطوير حلول مبتكرة للتحدّيات الزراعيّة. تمكّن هذا العمليّة، أي التعلُّم المشترك وتبادل المعرفة، المزارعين من تولّي زمام أمور تحوُّلاتهم الزراعيّة البيئيّة واتّخاذ قرارات بناءً على سياقاتهم واحتياجاتهم المحلّيَّة.

أخيرًا، ثمّة فرصة لتعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة، ذلك أنّ التغلُّب على حالة التجزئة سيتيح للحركات أن تجمع مواردها، وتضاعف تأثيرها، وتبني صوتًا جماعيًّا أكثر تماسكًا من أجل المناصرة السياسيّة. يُعدّ «الائتلاف من أجل السيادة الغذائيّة في لبنان»، بالرغم من كونه لا يزال في بداياته، خطوة مهمّة في هذا الاتّجاه. ومع ذلك، فإنّ نجاحه سيتوقّف على الالتزام المستمرّ، والقيادة الشاملة، والتوافق الإستراتيجيّ بين المبادرات المختلفة، إذ من دون قاعدة متينة، يلوح خطر سيره على مسار الجهود الأخرى قصيرة الأجل، التي ظهرت في مراحل الأزمات ولكنّها فشلت في إحداث تحوّل دائم.

تتطلّب التحدّيات البيئيّة في لبنان، من إزالة الغابات وتدهور الأراضي إلى فقدان التنوّع البيولوجيّ وتدمير النظم الإيكولوجيّة البحريّة، استجابات بنيويّة ومتداخلة. صحيحٌ أنّ الوعي العامّ يتزايد، إلّا أنّ صنع السياسات لا يزال مجزّأً وبعيدًا إلى حدّ كبير عن المقاربات التي المرتكزة على العدالة. في هذا السياق، نجد ضرورة توسيع العدسة البيئيّة لتشمل التدمير الأخير للمواقع الإيكولوجيّة والبحريّة، لا سيّما في أعقاب الاعتداءات الإسرائيليّة المستمرّة.

لائحة المراجع المعتمدة

Akankshya Anuska Babu, & Bijayini Namrata Patel. (2024). Environmental and Climate Justice: A Public Policy Discourse. Advances in Social Science, Education and Humanities Research/Advances in Social Science, Education and Humanities Research, 313–301. https://doi.org/26_2-255-38476-2-978/10.2991

Arab Land Initiative. (2022). Review of recent events in Lebanon (2020–2011) and their effect on land degradation. https://arablandinitiative.gltn.net/sites/default/files/03-2023/review-of-recent-events-in-lebanon-20-2011-and-their-effect-on-land-degradation_30nov2022.pdf

Awwad, R. (2017). Diaries of a garbage bag. Www.synaps.network. https://www.synaps.network/en/post/lebanon-waste-garbage-pollution-crisis

Bäckstrand, K., & Lövbrand, E. (2006). Planting trees to mitigate climate change: Contested discourses of ecological modernization, green governmentality and civic environmentalism. Global Environmental Politics, 75-50 ,(1)6.

Baumann, H. (2016). Citizen Hariri: Lebanon's neoliberal reconstruction. Hurst & Company.

Bitar, Y. (2024). Background paper: Just environmental transition in Lebanon. Arab Reform Initiative. https://www.arab-reform.net/publication/background-paper-just-environmental-transition-in-lebanon/

Carrasco-Torrontegui, A., Gallegos-Riofrío, C. A., Delgado-Espinoza, F., & Swanson, M. (2021). Climate Change, Food Sovereignty, and Ancestral Farming Technologies in the Andes. Current Developments in Nutrition, 5(Supplement 60-54 1 ,(4.

Cavalcanti, C., & Trinh, C. (2022). Food sovereignty. In C. Benoist & J. C. Vizoso (Eds.), From the Ground Up: Seed Saving and Food Sovereignty in Lebanon. The Public Source. https://thepublicsource.org/seed-saving-food-sovereignty

Chaplain, A. (2023). Désintégration sociotechnique et territoriale au Liban: Le cas de l'électricité [Doctoral dissertation, Institut d›études politiques de Paris].

Chaplain, A., & Verdeil, É. (2022). Governing Hybridized Electricity Systems: The Case of Decentralized Electricity in Lebanon. Journal of Urban Technology, 24–1. https://doi.org/10630732.2022.2105587/10.1080

Chatterjee, S. (2017). Capitalocene, Wasteocene, and the Anthropocene: Global Environmental Change in the Age of Capital. Journal of Peasant Studies, 680-663 ,(3)44.

Chiavaroli, F. (2023, June 29). Broken branches: Lebanon's disappearing forests. Badil. https://thebadil.com/policy/policy-papers/broken-branches-lebanons-disappearing-forests/

Cid Aguayo, B., & Latta, A. (2015). Agro-Ecology and Food Sovereignty Movements in Chile: Sociospatial Practices for Alternative Peasant Futures. Annals of the Association of American Geographers, 406-397 ,(2)105. https://doi.org/00040004.2014.974232/10.1080
Crutzen, P. J. (2006). The "Anthropocene". In E. Ehlers & T. Krafft (Eds.), Earth System Science in the Anthropocene (pp. 18-13). Springer, Berlin, Heidelberg.

Ericksen, P. J. (2008). Conceptualizing food systems for global environmental change research. Global Environmental Change, 245-234 ,(1)18. https://doi.org/10.1016/j.gloenvcha.2007.09.00

Farah, J. (2023) 'Assemblages, cosmopolitics and controversies: Capturing the territorial and knowledge dimensions of infrastructural politics in Lebanon', EPC: Politics and Space, 0)0), pp. 18–1. doi: 23996544231222130/10.1177

Fiore, B. (2022). Beirut RiverLESS Forest. Atlas of the Future. https://atlasofthefuture.org/project/beirut-riverless-forest/

Fox, T. (2022). Reclaiming identity through hemp in the Lebanese valley of hashish. https://www.newarab.com/features/hashish-hemp-reclaiming-identity-beqaa-valley

Germanos, S. (2024). A path to disaster: Unpacking Lebanon's Environmental Failures - Catalyst. Available at: https://catalystmcgill.com/a-path-to-disaster-unpacking-lebanons-environmental-failures/

Gilio-Whitaker, D. (2019). As long as grass grows: The indigenous fight for environmental justice, from colonization to Standing Rock. Beacon Press.

Hackmann, H., & St. Clair, A. L. (2012). Transformative cornerstones of social science research for global change. Belmont Forum.

Hanieh, A. (2024). Crude Capitalism: Oil, Corporate Power, and the Making of the World Market. Verso.

Hilal, N., Fadlallah, R., Jamal, D., & El-Jardali, F. (2015). K2P evidence summary: Waste management (Final, December 2015 ,14). Knowledge to Policy (K2P) Center, American University of Beirut. https://www.aub.edu.lb/k2p/Documents/K2P20%Evidence20%Summary20%Waste20%Management_Final_20%Dec202015%2014%.pdf

Howard, P. H. (2016). Concentration and Power in the Food System: Who Controls What We Eat? Bloomsbury Publishing.

Human Rights Watch. (2017). Lebanon: Waste crisis posing health risks. https://www.hrw.org/news/01/12/2017/lebanon-waste-crisis-posing-health-risks

International Labour Organization. (2016). Guidelines for a just transition towards environmentally sustainable economies and societies for all. https://www.ilo.org/media/435091/download

Jabri, L. (2023) 'Mobilizing Ordinary People for the Sake of the Environment: Challenges of Urban Activists within Clientelistic Conditions in Lebanon', Les Cahiers de la recherche architecturale urbaine et paysagère, 17, pp. 28–1. doi: 10.4000/craup.12116.

Khechen, M. (2022). “The interplay of politics and coastal tourism development”, in Routledge Handbook of Seascapes, G. Pungetti (ed.), Routledge, London.

Khoury, R., Antoun, N., & Abou Habib, N. (2016). National Biodiversity Strategy and Action Plan – NBSAP. Ministry of Environment.
https://www.cbd.int/doc/world/lb/lb-nbsap-v-2en.pdf

Lang, M., & Mokrani, D. (Eds.). (2013). Beyond development: Alternative visions from Latin America. Transnational Institute/Rosa Luxemburg Foundation.

Lipietz, B., & Bhan, G. (2018). Commoning. In GOLD VI: Pathways to urban and territorial equality (pp. 48-3). UCLG.

L›Orient Today. (2025, March 27). Agriculture minister declares state of emergency for forest conservation. https://today.lorientlejour.com/article/1453110/agriculture-minister-declares-state-of-emergency-for-forest-conservation.html

Makdisi, K. (2012). The rise and decline of environmentalism in Lebanon. In A. Mikhail (Ed.), Water on sand: Environmental histories of the Middle East and North Africa (pp. 220-218). Oxford University Press.

Makdisi, K. (2013). The rise and decline of environmentalism in Lebanon. In A. Mikhail (Ed.), Water on Sand: Environmental Histories of the Middle East and North Africa (pp. 229–208). Oxford University Press.
Maniates, M. (2001). Individualization: Plant a tree, buy a bike, save the world?. Global Environmental Politics, 52-31 ,(3)1.

Maroun, C. (2024). A fertile ground for alternatives: Looking at Lebanon’s traditions amid a climate storm. Al Rawiya. https://al-rawiya.com/a-fertile-ground-for-alternatives-looking-at-lebanons-traditions-amid-a-climate-storm/

Meadows, D. H. (2008). Thinking in systems: A primer. Chelsea Green Publishing.

Ministry of Agriculture (MoA). (2018). Final national report on land degradation neutrality target setting programme. http://data.infopro.com.lb/file/Final20%National20%Report20%on20%Land20%Degradation20%Neutrality20%Target20%Setting20%Programme20%202018%MoA.pdf

Nassour, R. (2023). The struggle for the Bisri Valley. In J. G. Karam & R. Majed (Eds.), The Lebanon Uprising of 2019: Voices of the Revolution (pp. 285-277). I.B. Tauris.

Ostrom, E. (2009). A general framework for analyzing sustainability of social-ecological systems. Science, 422–419 ,(5939)325. https://doi.org/10.1126/science.1172133

Pimbert, M. P., & Tittonell, P. (2019). Agroecological transitions: What they entail and how to assess them. Agroecology and Sustainable Food Systems, 1215-1187 ,(10-9)43.

Saksouk Sasso, A., Bekdache, N., & Sheikh Hassan, I. (2010). Beyond compensation: The post-war reconstruction battles of ‘Aita al-Cha’b. In Al-Harithy H. (Ed.), Lessons in post-war reconstruction. Routledge.

Schlosberg, D. (2013). Theorising environmental justice: The expanding sphere of a discourse. Environmental Politics, 55-37 ,(1)22.

Sharpe, B., Hodgson, A., Leicester, G., Lyon, A., & Fazey, I. (2016). Three horizons: A pathways practice for transformation. Ecology and Society, 2)21), Article 47.

Sheikh Hassan, I. (2019). Reconstructing Nahr el-Bared: Design and activism in extraordinary conditions. In S. Henni (Ed.), War zones: gta papers 2 (pp. 114-104). gta Verlag. https:/doi.org/10.54872/gta09-4401-

Steffen, W., Grinevald, J., Crutzen, P., & McNeill, J. (2011). The Anthropocene: conceptual and historical perspectives. Philosophical Transactions of the Royal Society A: Mathematical, Physical and Engineering Sciences, 867-842 ,(1938)369.

Succari, M., & Pernot, P. (2023). Dead fish, garbage, cancer: The Litani River's seven plagues. The New Arab. https://www.newarab.com/features/dead-fish-garbage-cancer-litani-rivers-seven-plagues#:~:text=Over20%2045%million20%cubic20%meters

Sumberg, J., & Thompson, J. (2012). Contested agribusiness and the politics of food sovereignty in Africa. Third World Quarterly, 1375-1359 ,(7)33.

Swilling, M. (2020). The age of sustainability: Just transitions in a complex world. Routledge.

UNDP. (2021). Lebanon state of the environment and future outlook: Turning the crises into opportunities. United Nations Development Programme. https://www.undp.org/lebanon/publications/lebanon-state-environment-and-future-outlook-turning-crises-opportunities

UNICEF. (2021, July 23). Water supply systems on the verge of collapse in Lebanon: Over 71 per cent of people risk losing access to water. https://www.unicef.org/press-releases/water-supply-systems-verge-collapse-lebanon-over-71-cent-people-risk-losing-access

Vizoso, C. (2024). Lebanon's Environmentalists and the Fight for Nature: Reflecting on Successes and Failures of Recent Mobilizations. Arab Reform Initiative. https://www.arab-reform.net/publication/lebanons-environmentalists-and-the-fight-for-nature-reflecting-on-successes-and-failures-of-recent-mobilizations/

Wittman, H., Desmarais, A. A., & Wiebe, N. (2010). Food sovereignty: Reconnecting food, nature & community. Halifax: Fernwood Publishing.

قائمة المقابلات شبه المنظّمة

المقابلة 1: أستاذ جامعيّ، خبير
التاريخ: 12 آب/أغسطس 2024

المقابلة 2: مدير مشروع، مهندس زراعيّ، «أرضي أرضك»
التاريخ: 12 آب/أغسطس 2024

المقابلة 3: المؤسّس المشارك، جبال
التاريخ: 12 آب/أغسطس 2024

المقابلة 4: المؤسّسان المشاركان، «الحركة الزراعيّة في لبنان»
التاريخ: 26 آب/أغسطس 2024

المقابلة 5: طالب يبحث في الحركات الزراعيّة في لبنان
التاريخ: 27 آب/أغسطس 2024

المقابلة 6: المؤسّس المشارك «بذورنا جذورنا»
التاريخ: 6 أيلول/سبتمبر 2024

المقابلة 7: المؤسّس المشارك «مزارع تُربة»
التاريخ: 11 أيلول/سبتمبر 2024

مبـــــادرة سياســـات الغـد

مبادرة سياسات الغد هي مركز أبحاث محليّ ومستقلّ نسعى من خلاله إلى المساهمة في بناء هذه الرؤية، وفي تمكين الرأي العام للمطالبة ببديلٍ أفضل. بتعبيرٍ آخر، تتمثّل مهمّتنا في إعادة السياسات العامة إلى الناس.

www.thepolicyinitiative.org